التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة الهجرة الجماعية للكورد في كوردستان العراق عام ١٩٩١

أيهان جعفر محمدطاهر
جامعة دهوك / كلية التربية / قسم التاريخ
ayhan.taher@uod.ac

الكلمات المفتاحية: الكورد، انتفاضة عام ١٩٩١، أزمة اللاجئين، المساعدات الإنسانية، منطقة آمنة.

كيفية اقتباس البحث

محمدطاهر , أيهان جعفر , التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة الهجرة الجماعية للكورد في كوردستان العراق عام ١٩٩١, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، اذار ٢٠٢٦,المجلد:١٦ ,العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Regional and International Repercussions of the 1991 Mass Kurdish Migration Crisis in Iraqi Kurdistan

Aihan Jaafar Mohammed Tahir
University of Duhok / College of Education / Department of History

Keywords : **Kurds, 1991 uprising, refugee crisis, humanitarian aid, safe zone**

How To Cite This Article
Tahir , Aihan Jaafar Mohammed ,The Regional and International Repercussions of the 1991 Mass Kurdish Migration Crisis in Iraqi Kurdistan Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The 1991 Kurdish uprising and the subsequent control exerted by the central Iraqi government over Kurdish cities triggered a massive displacement of Kurds toward the border areas with Turkey and Iran, precipitating a severe humanitarian crisis. This crisis reverberated across neighboring countries, which faced the challenge of providing essential support to the influx of refugees. The impact reached Western nations as media coverage disseminated striking images of the refugees dire circumstances, influencing public opinion and spurring demands for intervention to mitigate the humanitarian crisis. In response, major powers took steps to mitigate the suffering of Kurdish refugees by delivering food and humanitarian aid, while proposing initiatives to resolve their predicament and curb the Iraqi government's repression. After deliberations marked by divergent perspectives, a consensus emerged on the need to establish a safe zone as a temporary refuge for the Kurds, facilitating their eventual return to their homes.

الملخص

أسفرت انتفاضة عام ١٩٩١ وسيطرة الحكومة المركزية على المدن الكردية، إلى نزوح جماعي للكورد نحو المناطق الحدودية مع تركيا وإيران، مما تسبب في مأساة إنسانية عميقة، تركت آثارها على الدول الإقليمية المتأثرة بتدفق اللاجئين إليها. وقد استلزم ذلك من هذه الدول توفير الاحتياجات الأساسية لهؤلاء

اللاجئين، فيما امتد التأثير إلى الدول الغربية، بعد أن نقلت وسائل الإعلام، صور البؤس والمعاناة التي عاشها اللاجئون، مما أثر بدوره على الرأي العام الغربي. ونتج عن ذلك ردود فعل دعت حكومات الغرب إلى التدخل، لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية. وتحركت حكومات دول مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إلى التدخل للحد من معاناة اللاجئين الكرد من خلال إرسال مساعدات غذائية وإنسانية، وقدمت مقترحات تهدف إلى إيجاد حلول لأوضاعهم ومنع الحكومة العراقية من قمع الكورد. وبعد نقاشات وتباين في وجهات النظر، توصلت هذه الدول إلى ضرورة إقامة منطقة آمنة يلجأ إليها الكورد كحل مؤقت، تمهيداً لإعادتهم إلى ديارهم في مرحلة لاحقة.

المقدمة:

تكمن أهمية موضوع البحث في تسليط الضوء على الآثار المترتبة على النزوح الجماعي للكورد العراقيين عام ١٩٩١، وتأثير ذلك على دول الجوار التي استقبلت اللاجئين، مع التركيز على هذه التداعيات بدلاً من وصف المعاناة الإنسانية بحد ذاتها. وتبرز الأهمية أيضاً في كشف دور التغطية الصحفية في نقل صور هذه الآثار وتشكيل رأي عام ضاغط، مما حفز استجابة دولية تمثلت في تقديم المساعدات والبحث عن حلول لهذه الأزمة الإنسانية. وأخيراً، تتضح الأهمية في تتبع كيف توجت هذه الجهود، بعد نقاشات وتباين في وجهات النظر، بالتوصل إلى قرار إنشاء المنطقة الآمنة، الذي شكل حلاً دولياً مؤقتاً وحيوياً ومثّل دفعة نوعية للقضية الكوردية على المستوى الدولي.

يتضمن البحث ثلاثة عناوين فرعية رئيسية، يتناول العنوان الأول "سيطرة الحكومة العراقية على المدن الكوردية ونزوح المدنيين وإنهاء انتفاضة عام ١٩٩١"، الأسباب المباشرة التي أدت إلى النزوح الجماعي للكورد. ويستعرض العنوان الثاني "أثر النزوح الجماعي على المواقف الإقليمية والدولية"، كيف أثرت هذه الأزمة الإنسانية على مواقف وردود أفعال دول الجوار والمجتمع الدولي. أما العنوان الثالث "جهود إقامة منطقة آمنة لعودة النازحين وحمايتهم من إجراءات الحكومة المركزية"، فيبحث في المساعي الدولية الهادفة إلى إنشاء منطقة آمنة بهدف إقناع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وإنهاء محنتهم، وتخفيف العبء الإنساني عن الدول الغربية، وضمان حمايتهم من عمليات انتقامية محتملة من قبل حكومة بغداد.

سيطرة الحكومة العراقية على المدن الكوردية ونزوح المدنيين وإنهاء انتفاضة عام ١٩٩١:

أفضت تداعيات حرب الخليج عام ١٩٩١ إلى إضعاف شديد في بنية الدولة العراقية، وخاصةً مؤسساتها العسكرية والأمنية والإدارية، وقد أدى ذلك إلى انحسار ملحوظ في سيطرة الحكومة، مما شجع قطاعات واسعة من الشعب العراقي على الانتفاض ضد نظام صدام حسين. وقد بدأت الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق، وسرعان ما امتدت إلى إقليم كوردستان في الخامس من آذار ١٩٩١، حيث تمكن الكورد من السيطرة على المراكز الحضرية الرئيسية في أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك(Chicago Tribune, March 6, 1991, P. D1; The Washington Post, April 3,

1991, pg. A1). وشجع ذلك إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush)(١٩٨٩-١٩٩٣) في الثامن والعشرين من شباط ١٩٩١ عن انتهاء الحرب، ووقف العمليات القتالية الهجومية ضد القوات العراقية، ودعوته الشعب العراقي إلى الإطاحة بنظام صدام حسين. لقد كان لهذا الخطاب أثر بالغ في تشجيع الانتفاضة ومنحها زخماً إضافياً، حيث رأى فيه المنتفضون دعماً دولياً لتحركهم(Chicago Tribune, February 28, 1991, P.D1).

التزمت الإدارة الأمريكية بالحياد، تجاه النزاع الدائر في العراق، على الرغم من دعوته الشعب العراقي إلى الإطاحة بالنظام السياسي، وأكد مسؤولون أمريكيون، أن القوة العسكرية الأمريكية لن تُستخدم، لحماية المدنيين أو الجماعات المسلحة الساعية لإسقاط هذا النظام، وذلك على الرغم من الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، والفظائع المرتكبة بحقهم. وفي محاولة لتبرير هذا الموقف المتناقض، شدد المسؤولون الأمريكيون على تجنب التورط المباشر في الإطاحة بنظام صدام حسين. وصرح مارلين فيتزواتر (Marlin Fitzwater)، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، قائلاً: "لا ننوي التدخل في الصراع الداخلي في العراق". وأضاف أن الولايات المتحدة لن تسقط الطائرات المروحية العراقية، التي تستخدم لإخماد الانتفاضة، إلا إذا شكّلت تهديداً للقوات الأمريكية، مؤكداً على "حق الشعب العراقي في تقرير مصيره"(The Washington Post, March 27, 1991, pg. A1). وكذلك صرح روبرت م. كيميت (Robert M. Kimmitt)، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في الثالث من نيسان ١٩٩١، "إن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتصدي، لطائرات الهليكوبتر في شمال شرق العراق، لأنها ستتطلب من قواتنا أن تتجاوز بكثير الخطوط التي تعمل فيها الآن، وستتجاوز التفويض الممنوح لها من الأمم المتحدة لتحرير الكويت"(New York Times, April 11, 1991, pg. A1). يتضح أن الولايات المتحدة تبنت موقفاً حذراً، حيث تجنبت المخاطر التي قد تنتج عن تجاوز التفويض الدولي، أو التدخل في نزاع داخلي. ويعكس هذا الموقف استراتيجية دقيقة، تهدف إلى حماية المصالح الأمريكية، دون الوقوع في التزامات مكلفة أو ذات عواقب غير واضحة.

استطاعت الحكومة العراقية إعادة تنظيم صفوف القوات العسكرية، والعمل على مواجهة المنتفضين، فبدأت بحملة واسعة انطلقت من المدن الجنوبية. وبعد إخماد الانتفاضة فيها، توجهت نحو إقليم كوردستان، حيث هاجم الجيش العراقي المدعوم بغطاء جوي من الطائرات المروحية المناطق الكوردية. اضطر الكورد في نهاية آذار ١٩٩١ إلى الانسحاب من مدينتي أربيل ودهوك. وأعلنت الحكومة العراقية في الثلاثين من الشهر نفسه سيطرتها الكاملة على المدينتين، وفي الثالث من نيسان أعلنت سيطرتها على مدينة السليمانية، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من المدنيين الكورد(The New York Times, April 2, 1991, pg. A8; جريدة الأهرام، العدد (٣٨١٠٣)، ٤ نيسان ١٩٩١، ص١٢) بمن فيهم رجال ونساء ومسنون وأطفال ومرضى من مختلف شرائح المجتمع، حيث

تدفقوا نحو الحدود التركية والإيرانية خوفاً من بطش النظام(The Washington Post, April 3, 1991, pg. A1; ديفيد مكدول، ٢٠٠٤، ص٥٥٥).

حظيت انتفاضة كوردستان عام ١٩٩١ باهتمام إعلامي عالمي ملحوظ، تجلى في دخول الصحفيين إلى كوردستان، لتغطية الأحداث وإجراء مقابلات ميدانية. فعلى سبيل المثال، في منتصف آذار ١٩٩١، عبر نحو (١٢) صحفياً الحدود من سوريا إلى كوردستان لنقل تطورات الانتفاضة إلى وسائل الإعلام الدولية، وبعد سيطرة القوات العراقية على المدن الكوردية، وما نجم عنه من نزوح جماعي نحو الحدود، بقي الصحفيون متواجدين مع حشود النازحين، موثقين ظروفهم ومعاناتهم، ومسلطين الضوء على مأساتهم الإنسانية(The Washington Post, April 3, 1991, pg. A27)، فأشار مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في تقرير له، نشرته صحيفة شيكاغو تريبيون (Chicago Tribune) الأمريكية إلى مشهد النزوح الجماعي، بالقول "تتجلى مشاهد مأساوية حيث حشر الآلاف من الكورد عائلاتهم ومتاعهم في أي وسيلة نقل متاحة، مثل الشاحنات والجرارات والمقطورات. واضطر العديد من النساء والأطفال إلى قطع مسافات طويلة سيراً على الأقدام، ينهكهم التعب والجوع والعطش، بينما يفترش البعض جوانب الطرق بلا مأوى أو طعام. تتشتت عائلات اللاجئين الآن عبر الجبال المغطاة بالثلوج، في ظروف قاسية للغاية، غير مستعدين لمواجهة ليالي الشتاء الباردة، ولا يعرفون ما يخبئه لهم المستقبل. وفي خضم هذه المأساة، تساءل الكورد عن سبب صمت قوى التحالف التي شجعتهم على الثورة ضد صدام حسين، وتركهم يواجهون مصيرهم المجهول"، وتساءل هؤلاء مراراً وتكراراً، أمام المراسلين الغربيين، عن سبب تخلي القوى المتحالفة، التي شجعتهم على الانتفاضة ضد صدام، عن دعمهم وتركهم يواجهون مصيرهم وحدهم(Chicago Tribune, April 2, 1991, D4).

نقل الصحفيون مشاهد مروعة للناس الفارين، من بطش وسطوة الحكومة العراقية الذين عانوا من ظروف مزرية، في رحلة الوصول إلى الحدود، في ظل معاناة شديدة بسبب البرد والجوع، فقد نشر الصحفي مارتن وولكوت(Martin Woollacott) ، من كوردستان العراق، مقالاً في الصفحة الأولى من صحيفة الغارديان البريطانية، استنكر فيها بشدة تقاعس الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة وبريطانيا، عن حماية الكورد بعد تشجيعهم[١] على الانتفاض ضد صدام حسين. ووصف وولكوت، شاهد العيان على الأحداث، معاناة الكورد الذين يموتون بالآلاف حسب رأيه، عازياً ذلك إلى ثقتهم بالوعود الغربية بالحرية والديمقراطية. كما حمّل الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجر (John Major)(١٩٩٠-١٩٩٧) مسؤولية "المجزرة"، بسبب قرار وقف إطلاق النار المبكر، وعدم الإطاحة بصدام حسين. وطالب وولكوت بالتدخل الفوري لوقف عمليات القتل في شمال العراق، حتى دون تفويض من الأمم المتحدة، مشيراً إلى "أن الشعور بالذنب والعار أقوى من تحمل عواقب التقاعس عن التدخل"(The Guardian, April 3, 1991, P. 18). ونقلت صحية شيكاغو تريبيون مشاهدات صحفي ذكر فيها: "بينما كنا نغادر صلاح الدين، مقر الجبهة الكردستانية، بدأ الجيش العراقي يزحف

نحو المنطقة، وكشف لنا مشهد مهيب عن حجم الكارثة الإنسانية. إذ امتد ازدحام مروري خانق على منحدر تل أمامنا، مقدراً بثلاثين ألفاً من النازحين. خيم علينا شعور مرعب، إذ كنا نتوقع في أي لحظة أن تنقض علينا طائرات الهليكوبتر العراقية، التي كانت تمطر السيارات بقذائفها على الجانب الآخر من التل. في لحظة يأس، اندفعت أنا وزميلي مسرعين نحو أسفل التل، حيث اصطدمنا بواقع أشد قسوة، وجدنا مصابين يعانون من جراحهم بفعل القصف، كان هذا المشهد المروع دليلاً حياً على حجم المعاناة التي يعانيها الفارين من بطش الجيش العراقي، في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، حيث يصارع كبار السن والمرضى والأطفال من أجل البقاء"(Chicago Tribune, April 5, 1991, pg. D1).

تعرضت الإدارة الأمريكية لضغوط متزايدة ليس فقط لإظهار خطة لمساعدة المعارضين، بل أيضاً للتحرك لوقف العنف ضد المدنيين، مع محاولة التفريق بين التدخل السياسي ووقف الجرائم الإنسانية. وفي هذا الإطار، ذكر النائب توم لانتوس (Tom Lantos) الرئيس المشارك لتجمع حقوق الإنسان بالكونغرس "إن عدم دعم تقسيم العراق شيء، وعدم الضغط على صدام حسين لوقف هذه المذبحة للنساء والأطفال شيء آخر". وسط الضغط المتزايد، بدأ مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية بالاجتماع مع المعارضين العراقيين، من ضمنهم ممثلين عن الكورد، لكن في الوقت نفسه، شددت المتحدثة باسم الوزارة على أن الولايات المتحدة لم تُغير سياستها[٢]. أشار بعض المؤيدين للكورد في الولايات المتحدة، بسخرية إلى أن الجلسة قد تكون متأخرة جداً، فأكد بيتر گالبريث (Peter Gablraith)، مساعد لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ "قد تعطي هذه الاجتماعات معنى جديداً تماماً لكلمة ما بعد الوفاة"(Wall Street Journal, April 5, 1991, pg. A1).

أفاد صحفيون أجانب متواجدون في كوردستان العراق، بأن الأرقام المتداولة بشأن أعداد الكورد المتجهين نحو الحدود تفتقر إلى الدقة، لكنها تشير إلى أن العدد قد يصل إلى مئات الآلاف، مع وجود حوالي (٢٠) ألف مركبة تسد الطرق المؤدية إلى الحدود الإيرانية. وذكر مراسل وكالة أسوشيتيد برس، أليكس إيفتي (Alex Efty)، أن عمال إغاثة مجهولين وصفوا الوضع بأنه "كارثة في طور التكوين"، حيث تعاني المستشفيات من الاكتظاظ. كما نفدت الأدوية في المنطقة، ويموت الكثيرون جوعاً وبرداً. وأشار إلى أن "طوابير لا نهاية لها من اللاجئين امتدت لأكثر من ٦٠ ميلًا من ضواحي أربيل، على طول الطرق الوعرة المؤدية إلى جبال ديانا". وأضاف "النازحون كانوا محتشدين في جميع أنواع المركبات، من عربات بسيطة إلى شاحنات مكتظة، بينما سلك البعض طرقاً وعرة على ظهور البغال. وسارت عائلات بأكملها على الأقدام، حاملة ما تيسر من متاع، في حين شوهد أطفال في الخامسة من العمر يحملون أشقاءهم الرضع على ظهورهم. كما شوهد شخص مصاب بالشلل النصفي يُدفع على كرسي متحرك بصعوبة بالغة"(New York Times, April 4, 1991, Pg. A1).

أثر النزوح الجماعي على المواقف الإقليمية والدولية:

أدى النزوح الجماعي للشعب الكوردي، هرباً من قمع نظام صدام حسين، إلى تحولات مهمة في المواقف الإقليمية والدولية تجاه أوضاع الكورد في العراق، فقد وجهت تركيا اتهامات للعراق بتعريض حياة أكثر من (٢٠٠) ألف كوردي للخطر، لكنها امتنعت عن استقبالهم بشكل جماعي. وفي الوقت ذاته، أكدت التزامها بعدم إعادة أي شخص تمكن من عبور حدودها مع العراق، التي تمتد لنحو (٣٣٢) كيلومتراً، متعهدة بتوفير المساعدات الضرورية لهم. وحذر مسؤولون أتراك من مخاطر الموت التي تهدد هؤلاء اللاجئين على الحدود، مناشدين الأمم المتحدة تقديم الدعم الفوري. وأعلن مجلس الأمن القومي التركي في الثاني من نيسان ١٩٩١ أن "أكثر من ٢٠٠ ألف شخص يواجهون تهديداً مباشراً بالموت، بعد أن أُجبروا على الفرار إلى تركيا تحت ضغط الهجمات العسكرية والقصف المدفعي". على الرغم من المخاطر المحدقة باللاجئين، صرحت تركيا بأنها غير مستعدة لاستقبال أعداد إضافية(New York Times, April 4, 1991, Pg. A11).

أوضح مراد سونجار، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية، أن "بلاده ستستقبل الأفراد الذين يعبرون الحدود بشكل فردي، لكنها لن تسمح بالدخول الجماعي بأعداد كبيرة". وبدوره صرح نورفير نوريش السفير التركي في لندن، بأن أنقرة تفتقر إلى البنية التحتية والموارد اللازمة للتعامل مع التدفق الهائل للاجئين، خاصةً في ظل الأوضاع الاقتصادية الغير ملائمة، وأضاف "إن تركيا ليست في وضع يسمح لها بالتعامل مع هذه الأزمة، لا سيما بعد التداعيات التي عانت منها نتيجة لحرب الخليج". وقد طالبت أنقرة مجلس الأمن الدولي بالنظر بشكل عاجل في معاناة حوالي (٢٢٠) ألف لاجئ يقتربون من حدودها، مؤكدةً على الخطر الوشيك الذي يتهددهم من قبل الجيش العراقي(Guardian, 4 Apr. 1991, p. 1).

تصاعدت وتيرة الضغوط الدولية والمحلية على تركيا لفتح أبوابها أمام تدفق اللاجئين الكورد، إلا أن أنقرة أصرت على موقفها، معلنة عن محدودية مواردها في استيعاب موجات لجوء جماعي، وأبقت على إغلاق حدودها. وكشفت مصادر تركية رسمية عن محاولات مئات الآلاف من الكورد الفرار من بطش الجيش العراقي إلى الأراضي التركية، غير أن أقل من عشرة آلاف شخص تمكنوا من اللجوء إلى سلسلة من البلدات الحدودية التركية. هذا بالإضافة إلى ما يقارب ثمانين ألف كوردي آخرين تواجدوا داخل الأراضي التركية، ولكن على مقربة مباشرة من الحدود، حيث تم احتجازهم من قبل قوات الأمن التركي. وفي تصريح له، أوضح مراد سونجار، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية "أن تركيا تتخذ إجراءات لتقييد الدخول الجماعي إلى أقصى حد ممكن". وعلى الرغم من ذلك، عملت تركيا على استمرار تدفق المواد الغذائية والأدوية والبطانيات إلى اللاجئين، وفي بعض الحالات، استخدمت الدواب لنقل هذه المواد، نظراً لوعورة الطرق التي لا تسمح بمرور السيارات أو الشاحنات. لقد كانت الحكومة التركية تدرك تماماً، أنها ستواجه إدانة دولية واسعة النطاق في حال وقوع مجازر على يد القوات العراقية

على الحدود التركية، ولكنها في الوقت نفسه كانت متوجسة من التداعيات التي قد تنجم عن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين(٣).

أطلق وزير الخارجية التركي، أحمد كورتشيبي ألبتموجين (١٩٩٠-١٩٩١)، تحذيراً من أن موجة الهجرة المفاجئة بهذا الحجم تشكل "تهديداً للأمن الاجتماعي والاقتصادي لتركيا". وفي ظل تصاعد الأزمة، دعا الرئيس التركي تورغوت أوزال (١٩٨٩-١٩٩٣) الدول الأوروبية إلى تحمل مسؤولياتها المشتركة في استيعاب اللاجئين، بدلاً من إلقاء العبء بأكمله على عاتق تركيا. وفي معرض تساؤله، قدم أوزال سؤالاً مباشراً إلى الدول الأوربية قائلاً: "عليكم استيعاب نصف اللاجئين، وعلينا استيعاب النصف الآخر. هل هذا الاقتراح مقبول لديكم؟" وتوقع الرئيس التركي أن يصل عدد اللاجئين إلى (٦٠٠) ألف لاجئ، خلال عشرة أيام فقط. وفي مواجهة هذا الوضع المتفاقم، تقدمت تركيا بطلب رسمي للمساعدة من الأمم المتحدة(New York Times, April 5, 1991, pg. A8).

في حين اتسمت استجابة تركيا للأزمة بالحذر والتحفظ، أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الثالث من نيسان عام ١٩٩١، عن جاهزيتها لفتح أبوابها أمام اللاجئين الكورد، الذين فروا من وطأة القمع الذي نفذته قوات نظام صدام حسين. وخلال مؤتمر صحفي، أكد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي (١٩٨١-١٩٩٧)، قائلاً: "إيران تستقبل جميع اللاجئين بأذرع مفتوحة". وتجنب ولايتي الخوض في تفاصيل دقيقة حول أعداد اللاجئين المتوقعين، أو نطاق المساعدات التي سعت طهران للحصول عليها، من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصليب الأحمر. وكشف طلب إيران للدعم الدولي عن وعيها العميق بحجم التدفق المحتمل للاجئين نحو حدودها الشمالية مع العراق، وهو ما أقر به المسؤولون الإيرانيون كتحدٍ يتجاوز قدراتهم الاستيعابية على المدى الطويل. وفي سياق متصل، وجه الرئيس الإيراني، هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، انتقادات إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، متهماً إياه بالتقاعس عن تحمل مسؤوليته تجاه محنة اللاجئين الكورد. وأكد رفسنجاني أن بلاده لن تتردد في فتح حدودها أمام اللاجئين الكورد، في حال قيام الدول الأجنبية بمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفعهم إلى الفرار. ودعا الرئيس الإيراني اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم المساعدة لنحو (٥٠٠) ألف لاجئ كانوا بحاجة إلى ملاذ آمن. لكن الأهم من ذلك، كما شدد رفسنجاني، هو العمل الجاد على معالجة "أسباب النزوح" بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع النتائج(New York Times, April 4, 1991, Pg. A11).

أثارت التقارير الإعلامية المروعة حول معاناة الكورد العالقين على الحدود التركية والإيرانية استياءً واسعاً في الأوساط الأوروبية، وتعالت أصوات شخصيات قيادية مطالبةً بتحرك دولي عاجل. فقد ناشدت كل من رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)(١٩٧٩-١٩٩٠)، والسيدة دانييل ميتران(Mitterrand Danielle)، زوجة الرئيس الفرنسي، المجتمع الدولي لتقديم مساعدات فورية للاجئين الكورد. وبعد لقائها بوفد كوردي في لندن، عبرت تاتشر، التي تأثرت بشدة

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٣

بالتقارير الإعلامية التي صورت الوضع المأساوي للاجئين على الحدود التركية، عن صدمتها قائلةً: "إن الوضع كارثي بكل المقاييس". ودعت الحكومة البريطانية إلى المسارعة بإرسال الخيام والمواد الغذائية والبطانيات وغيرها من الإمدادات الأساسية لإغاثتهم، مؤكدةً على ضرورة التحرك الفوري لإنقاذ أرواح هؤلاء اللاجئين، وأشارت إلى أن الاعتبارات القانونية لا ينبغي أن تقف عائقاً أمام الاستجابة الإنسانية العاجلة. ودعت إلى تفعيل آليات دولية فورية لمساعدة الكورد، متسائلةً: "أليس من السهل إرسال طائرات محملة بالخيام والغذاء والملابس الشتوية؟". وأضافت "أعتقد أنه يجب علينا اتخاذ خطوات حاسمة للغاية. يجب أن نتحرك الآن، فهذه قضية إنسانية بحتة". من جانبها أعربت ميتران عن قلقها البالغ إزاء الوضع المأساوي للاجئين، مشيرةً إلى أنهم يواجهون خطر الإبادة، ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري لوقف هذه المأساة الإنسانية(Guardian, April 4. 1991, p. 1; Chicago Tribune, April 4 .(1991, pg. D13

من بين الأصوات الدولية المعبرة عن القلق إزاء المحنة التي عاشها اللاجئون الكورد، برز موقف السكرتير العام للأمم المتحدة خافيير بيرز دي كويبار (Javier Pérez de Cuéllar)، حينما أعرب عن بالغ قلقه إزاء تصاعد وتيرة القتال العنيف وسقوط الضحايا في شمال وجنوب العراق، كما أبدى انزعاجه الشديد لتزايد أعداد اللاجئين المتوجهين إلى تركيا وإيران، ودعا إلى إيجاد حل سلمي ينهي هذه الأزمة(جريدة الأهرام، العدد (٣٨١٠٣)، ٤ نيسان ١٩٩١، ص١٢). امتدت الأصوات المطالبة بالتحرك الإنساني إلى الفاتيكان، حيث شدد البابا يوحنا بولس الثاني (١٩٧٨-٢٠٠٥) على ضرورة تحرك قادة العالم لإيجاد حلول منصفة للكورد، محذراً من أن "آلاف الأطفال والنساء وكبار السن ليسوا وحدهم عرضة للموت جوعاً أو برداً، بل إن بقاء هذه الجماعة بأكملها بات مهدداً". وناشد البابا المجتمع الدولي بأنه "يجب علينا ألا نتجاهل صرخات الأبرياء الذين يستغيثون طالبين العون"(The Washington .(Post, April 8, 1991, pg. A12

استجابةً للأزمة الإنسانية المتفاقمة للاجئين الكورد، اتخذت الحكومتان الفرنسية والبريطانية إجراءات حاسمة للتدخل، فقد دعا الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران (François Mitterrand)(١٩٨١-١٩٩٥)، خلال اجتماع لمجلس الوزراء، إلى إطلاق عملية إغاثة طارئة لتوفير الغذاء والمساعدات الطبية للكورد، مؤكداً حقهم الأصيل في الحفاظ على هويتهم ولغتهم وثقافتهم، وضرورة احترام الدول لهذه الحقوق. وحذّر من أن التغاضي عن هذه الأزمة، قد يقوّض مكانة الأمم المتحدة ودورها الأخلاقي والسياسي على الساحة الدولية. وفي خطوة دبلوماسية قدم ميتران احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة العراقية، كما كلف وزير المساعدات الإنسانية، برنارد كوشنير (Bernard Kouchner) بزيارة تركيا في الثالث من نيسان ١٩٩١، لتقييم الاحتياجات الملحة لآلاف اللاجئين الكورد، الفارين من وطأة القوات العراقية(Guardian, April 4. 1991, p. 24; جريدة النهار، العدد(١٧٨٩٩)، ٦ نيسان ١٩٩١، ص٩). واعترف وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما (Roland Dumas)(١٩٨٨-١٩٩٣) بأن

كوشنير قد ينتهك القانون العراقي بدخول أراضيها الحدودية، لكنه أشار إلى أنه لا يهتم بذلك(Chicago Tribune, April 4, 1991, pg. D13). وصل كوشنير والوفد المرافق له على متن ثلاث طائرات هليكوبتر في الخامس من نيسان إلى المناطق الحدودية التي تواجد فيها اللاجئين الكورد، وقال وهو يخطو عبر الوحل الكثيف الذي يغطي هذه المنطقة مع ذوبان الجليد "الوضع الحالي لا يحتمل". تقع النقطة الحدودية التي وصل إليها كوشنير على بعد سبع ساعات بالسيارة من المطار في ولاية وان، حيث اعتبر بأنه "كابوس لوجستي لعمال الإغاثة"(The Washington Post, April 6, 1991, pg. A1).

أعلن رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر في الثالث من نيسان ١٩٩١، عن وضع خطط مفصّلة لمساعدة اللاجئين الكورد، معرباً عن أمله في تنفيذها على وجه السرعة. وأشار إلى أنه أقر تخصيص تمويل من خلال إدارة التنمية الخارجية (The Overseas Development Administration) للمساهمة في تخفيف معاناة الكورد. وأكد حرص بريطانيا على فتح تركيا لحدودها أمام اللاجئين الكورد، مشيراً إلى أن بريطانيا رفعت القضية كأولوية عاجلة في الأمم المتحدة، وأنه على اتصال مع الأمريكيين ورؤساء حكومات أوروبيين آخرين، وأنه سيطرح القضية أيضاً في القمة الأوروبية في لوكسمبورغ الذي سينعقد قريباً. كما أشار إلى أن مناقشات عاجلة قد جرت مع السفراء الأجانب في لندن والمنظمات الإغاثية، حول سُبل مساعدة مئات الآلاف من الكورد العالقين على الحدود التركية، وتكللت الجهود بعقد لقاءات رفيعة المستوى في وزارة الخارجية البريطانية، جمعت سفراء فرنسا وتركيا، لتحديد خطة عمل دولية موحدة وفعالة. وفي مشهد يعكس الإجماع الوطني، اتفقت الأحزاب السياسية البريطانية على ضرورة إنهاء الاضطهاد الممنهج بحق الكورد، مؤكدةً على ضرورة تضافر الجهود الدولية لحماية الأرواح وصون الكرامة الإنسانية(Guardian, April 4. 1991, p. 24).

سعت كل من فرنسا وبريطانيا وانضمت إليهما المانيا، لتدويل القضية الكوردية في المحافل الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي. تجلى ذلك في تصريح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، باستعداد بلاده للتحرك بشكل مستقل عن الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن، متجاهلاً الاعتراضات القانونية على التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وقد رفض وزير الخارجية الفرنسي، رولان دوما، حجج بعض الأعضاء الدائمين (الاتحاد السوفيتي والصين)[٤] في مجلس الأمن التي تستند إلى مبدأ سيادة الدول، مؤكداً أن "حماية الأرواح البشرية تتجاوز في قيمتها أي اعتبارات قانونية". لقد لاقى الموقف الفرنسي الحازم تأييداً قوياً من ألمانيا، التي لم تتردد في إدانة ما وصفته بـ "الإبادة الجماعية" ضد الكورد، وأيدت اقتراح ميتران بعقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث هذه القضية. وقد أكد المتحدث باسم الحكومة الألمانية على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته في مواجهة "القمع الوحشي للكورد(Guardian, April 4, 1991, p. 24).

عبّر وزير الخارجية الألماني هانز ديتريش جينشر (Hans-Dietrich Genscher)، عن استنكاره الشديد للممارسات البشعة للحكومة العراقية، واصفاً إياها بـ"إبادة جماعية"، ومؤكداً أن هذه الجريمة المروّعة تتجاوز كونها شأناً داخلياً لتصبح قضية إنسانية تهم المجتمع الدولي بأكمله، ودعا كلاً من تركيا وإيران إلى فتح حدودهما لاستقبال اللاجئين الكورد، معلناً جاهزية ألمانيا للمشاركة الفعّالة في تغطية تكاليف إيوائهم. في السياق ذاته انتقد أوتو لامبسدورف (Otto Lambsdorff)، رئيس الحزب الديمقراطي الحر الذي ينتمي إليه جينشر، الموقف الأمريكي الذي صنّف معاملة الكورد كمسألة داخلية عراقية، واصفاً إياه بـ"النفاق الواضح" الذي لا يمكن التغاضي عنه، وحثّ التحالف الدولي الذي ساهم في تحرير الكويت على التدخل العاجل، لمنع العراق من استخدام الطائرات المروحية القتالية ضد الكورد العزّل. وفي خطوة موازية، نادت النمسا الأمم المتحدة بإقامة منطقة آمنة على الحدود العراقية-التركية تحت حماية قوات حفظ السلام الدولية، لتوفير ملاذ آمن للكورد الهاربين من قمع النظام العراقي(The Washington Post, April 6, 1991, pg. A17).

صرح رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر، إنَّ حكومته أثارت القضية كمسألة عاجلة في الأمم المتحدة، وأوضح "نحن في تواصل مستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائنا من رؤساء الحكومات الأوروبية، وسأثير هذه المسألة كذلك خلال القمة الأوروبية المزمع عقدها في لوكسمبورغ في الثامن من نيسان". وفي موازاة ذلك، استنكرت المفوضية الأوروبية في بروكسل القمع الوحشي الذي يمارسه النظام العراقي ضد الكورد والشيعة، معلنةً عن تخصيص مساعدات بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني لإغاثة اللاجئين(Guardian, April 4, 1991, p. 24).

سعت فرنسا إلى تعديل قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧)[٥] الصادر في الثالث من نيسان ١٩٩١، والذي بموجبه توقفت الحرب رسمياً، بإضافة فقرة تربط رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بإنهاء حملات القمع التي استهدفت الكورد. غير أن هذا المسعى الفرنسي لم يحظ بموافقة الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس، وبدلاً من ذلك اقترح هؤلاء الأعضاء إصدار قرار مستقل أو الاكتفاء ببيان لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للسكان الكورد(The Economist, vol. 319, no. 7701, 6 Apr. 1991, pp. 39).

ردَّ الرئيس الأمريكي جورج بوش، على الانتقادات الموجهة إلى إدارته بشأن تخليها عن الكورد والشيعة، خلال انتفاضتهم ضد نظام صدام حسين، والتي نتجت عنها هذه الأزمة الإنسانية، ورفض استخدام الجيش الأمريكي لدعمهم قائلاً: "لم أضلل أحداً، ولم يكن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق هدفاً معلناً للتحالف" وأضاف "لا أعتقد أن الشيعة في الجنوب، أو الكورد في الشمال، قد شعروا يوماً أن الولايات المتحدة ستأتي لمساعدتهم في الإطاحة بنظام بغداد"، وأكد إدانته لـ"وحشية صدام حسين ضد شعبه"، لكنه أوضح قائلاً: "إنني لا أريد أن أرى القوات الأمريكية، التي انتصرت في الحرب، متورطة في حرب أهلية في العراق. لا أعتقد أن هناك أي والد أو والدة لجندي أمريكي قاتل في عاصفة

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

الصحراء، يرغب في رؤية قواتنا تدفع إلى هذا الوضع الوحشي والصعب والبائس" وتابع الرئيس الأمريكي "إننا نتألم عندما يتعرض الشعب الكوردي للقتل ويعامل بوحشية، بيد أننا لن نسمح لأنفسنا بالتورط في إرسال شباب أمريكيين غاليين إلى أتون هذه المعركة. لقد أدينا واجبنا"(Los Angeles Times, April 5, 1991, pg.A1; Wall Street Journal, April 5, 1991, pg. A1; ماريانا خارواكي، ٢٠١٣، ص٣٥٨.). تعكس هذه التصريحات، التباين الصارخ بين القيم الإنسانية المعلنة، والتوجهات السياسية الخارجية المتبعة. فمن خلال رفض الانتقادات الموجهة لإدارته بشأن تقاعسها عن دعم الانتفاضة الشعبية في العراق، وتبني سياسة قائمة على النأي بالنفس عن التدخل في النزاعات الداخلية، حتى في خضم الأزمات الإنسانية، يبرز هذا الموقف بوضوح التحديات المعقدة التي تواجهها الدول العظمى، في سعيها لتحقيق التوازن الدقيق بين التمسك بالمبادئ الإنسانية العليا المعلنة وبين الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

بقيت احتمالية التدخل العسكري الأمريكي محدودة، على الرغم من التعاطف الظاهر تجاه الكورد. واتضح ذلك من خلال تصريحات شخصيات بارزة في الحزب الديمقراطي، ممن عرفوا بمعارضتهم لبعض سياسات الرئيس الأمريكي، مثل جورج ميتشل (Mitchell George) ولي هاملتون (Lee Hamilton). فقد أَيَّد كلاهما إسقاط المروحيات العراقية، إلا أنهما رفضا اتخاذ أي إجراءات تصعيدية إضافية. ورأى ميتشل أن سياسة عدم التدخل كانت "الخيار الأمثل" في تلك المرحلة، بينما اعتبر هاملتون أن الولايات المتحدة افتقرت إلى الإرادة السياسية لاستئناف صراع عسكري جديد. وقد بنيت هذه الرؤية على سببين رئيسيين: أولاً، عزوف الرأي العام الأمريكي عن الانخراط في نزاع غير محدد المعالم والأهداف. وثانياً، خشية الإدارة الأمريكية من فقدان دعم حلفائها العرب والإقليميين، حال أقدمت على خطوة ينظر إليها على أنها تقسيم للعراق، حتى وإن كانت تلك الخطوة تتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. وقد عزز هذا التردد تأكيد الرئيس بوش على متانة علاقته مع الرئيس التركي تورغوت أوزال، الذي كان يعارض بشدة تقديم أي دعم عسكري للكورد. وبالنتيجة، أصبح من المستبعد أن تتخذ الإدارة الأمريكية قراراً يتعارض مع الموقف التركي الرافض للدعم(The Economist, vol. 319, no. 7701, 6 April, 1991, p. A30).

تناول مقال تحليلي نشرته صحيفة نيويورك تايمز، تردد الإدارة الأمريكية في التدخل العسكري بالعراق لدعم الكورد، مركزاً على الضغوط التي تعرضت لها الإدارة لاتخاذ مثل هذا القرار. وقد عرض المقال المخاطر المحتملة لمثل هذا التدخل، حيث أشار إلى أنه كان من الممكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية، لكل من الكورد والعراقيين على حد سواء. فمن جهة، كان من الممكن أن يتم استغلال الكورد وتضليلهم بوعود كاذبة عن الدعم الأمريكي، ومن جهة أخرى لم تكن الولايات المتحدة تملك القدرة على إعادة تشكيل النظام السياسي في العراق. بالإضافة إلى ذلك، أشار التحليل إلى أن التدخل العسكري الأمريكي كان سيحفز الكورد على تصعيد القتال، مما يؤدي إلى زيادة حدة العنف

وسقوط المزيد من الضحايا. كما نبه إلى مخاطر تكرار سيناريو السبعينيات، عندما ترك الكورد دون دعم. ولم يكتف المقال بهذا التحذير، بل أشار إلى أن الجيش العراقي عندئذ لن يخوض المعركة بدافع الولاء الشخصي للرئيس العراقي صدام حسين، بل للحيلولة دون انهيار وحدة البلاد. واستناداً إلى هذا التحليل، حذر من أن أي مسعى أمريكي للإطاحة بنظام صدام حسين بالقوة، ستؤدي على الأرجح إلى حرب أهلية طويلة الأمد، ذات عواقب وخيمة على الكورد وعموم العراقيين. وعلاوة على ذلك، أبرزت الصحيفة أن تسليح الكورد كان سيثير معارضة قوية من تركيا وإيران، اللتين تعتبران أي تصعيد للنزعة القومية الكوردية تهديداً محتملاً لأراضيهما(New York Times, April 5, 1991, Pg. A1).

اختتمت الصحيفة مقالها بتأكيد أهمية حق الكورد في تقرير مصيرهم، لكنها طرحت تساؤلات حاسمة حول قدرة ورغبة الولايات المتحدة في مواجهة تركيا وإيران في آن واحد. وتساءلت حول مدى شرعية التدخل الأحادي في شؤون دولة أخرى استناداً إلى دوافع أخلاقية، مستشهدةً بإمكانية تكرار الأمر من دول أخرى، كتدخل إيراني محتمل لدعم الشيعة. ورأت الصحيفة أن الرأي العام الأمريكي منقسم بين اعتبار التدخل واجباً أخلاقياً، وبين توقع ردود فعل سلبية من الشرق الأوسط. ونبهت إلى أن الهدوء الحالي لا يعكس بالضرورة زوال العداء تجاه الولايات المتحدة، مشيرةً على أن أخطر العواقب قد تنجم عن الأحداث الراهنة. وشدَّدت الصحيفة على ضرورة البحث عن خيارات لوقف إراقة الدماء، محذرةً من أن العمل العسكري الأمريكي قد يفضي إلى تعقيدات أخلاقية أعمق. وعليه دعت إلى تبني مسارات بديلة، كالاستفادة من دور الأمم المتحدة لممارسة ضغط فعال على العراق، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لضمان تنفيذ القرارات. كما حثت الولايات المتحدة على قيادة مبادرات إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع العراقيين المتضررين، تحت إشراف الأمم المتحدة(New York Times, April 5, 1991, Pg. A1). وهو الخيار الذي تبنته واشنطن.

انضمت الولايات المتحدة إلى مساعي الدول الأوربية، لإثارة مسألة اللاجئين الكورد في مجلس الأمن الدولي، فصرحت مساعدة وزير الخارجية للشؤون العامة، مارجريت توتويلر (Margaret Tutwiler)، بإن السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، توماس بيكرينغ (Thomas R. Pickering)، قد كلف على وجه السرعة، بمتابعة إجراءات مجلس الأمن الدولي لمعالجة هذه القضايا الملحة. كما وعدت وزارة الخارجية الأمريكية بالنظر على وجه السرعة في تقديم مساعدات إنسانية للاجئين(Guardian, April 4, 1991, p. 1). وتأكيداً لهذه المساعي، أفاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ريتشارد باوتشر (Richard A. Boucher)، بأن الولايات المتحدة تعمل بتعاون وثيق مع دول أخرى في الأمم المتحدة من أجل إصدار إدانة دولية. وأشار إلى الجهود المتواصلة لدعم برامج اللاجئين في البلدان المجاورة للعراق، بالإضافة إلى المساعي الحثيثة لتقديم المساعدة الدولية(New York Times, April 5, 1991, pg. A1).

دعت كل من بريطانيا وبلجيكا مجلس الأمن إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، بشأن أوضاع الكورد في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا وإيران، فيما قدمت فرنسا مقترحات تهدف إلى صياغة قرار محتمل من المجلس، أو إصدار بيان من رئيسه يستنكر ممارسات الحكومة العراقية القمعية ضد الكورد، داعياً إلى فتح قنوات حوار بين حكومة بغداد والجماعات "العرقية". وأفاد توماس بيكرينغ إن مصير الكورد كان محور نقاشات مستمرة، رافضاً التعليق على موقف الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن أي تحرك رسمي لم يتخذ بعد بشأن أوضاعهم، رغم أن الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس، تداولت القضية في جلسات مغلقة دون الخروج ببيانات علنية. وأكد دبلوماسيون أن المجلس بكامل هيئته سيواصل عقد مشاورات غير رسمية بشأن هذه القضية(New York Times, April 4, 1991, pg. A1).

أشار الممثل البريطاني في مجلس الأمن السير ديفيد هاناي (David Hannay) إلى التطورات الداخلية في العراق، وقال "إن حكومتي تعتقد أنه من المستحيل على العراق، أن يعود إلى الانضمام إلى أسرة الأمم المتحضرة، في حين يظل صدام حسين في السلطة"، وأضاف "أن مجلس الأمن الدولي لابد وأن ينظر في الإجراءات، التي يمكنه اتخاذها لمساعدة الهاربين من الحرب"، ولكن لابد أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد خافيير بيرز دي كوييار والوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة بتقديم الإغاثة الإنسانية. وذكر دبلوماسيون إن مجلس الأمن، لا يستطيع أن يتعامل مع قضية الكورد، إلا إذا رأى أن قمع العراق لهم، قد أصبح يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وليس مسألة عراقية داخلية. وفي سياق الجهود الفرنسية لدفع الأمم المتحدة نحو إصدار قرار يوفر الحماية للكورد، أكد الرئيس فرانسوا ميتران قائلاً: "إن السلطة السياسية والأخلاقية للأمم المتحدة ستتعرض لضرر بالغ إذا عجز مجلس الأمن عن إدانة العدوان العراقي على الكورد"(New York Times, April 4, 1991, pg. A1). أثارت المشاهد المروعة التي بثتها شاشات التلفزيون حول العالم، لجثث القتلى خلال الانتفاضة وتدفق اللاجئين نحو الحدود الإيرانية والتركية، ضغوطاً متزايدة على الأمم المتحدة، لحملها على التعامل مع الأساليب الوحشية التي انتهجتها الحكومة العراقية(The Washington Post, April 6, 1991, pg. A1).

أكد السفير التركي في مجلس الأمن مصطفى أسكين، بأن بلاده أغلقت حدودها أمام تدفق اللاجئين، وأن حوالي (١٠٠) ألف لاجئ من العراق عبروا الحدود التركية، وقد يكون هناك مئات الآلاف في طريقهم، مشيراً أن "الوضع على الحدود المشتركة مع العراق مقلق" وأضاف "يتعرض الناس على الحدود لنيران هاون مكثفة، وأن بعض القذائف قد تجاوزت الحدود". وتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى نزوح ما يصل إلى مليون شخص من العراق إلى تركيا، مؤكداً على أن بلاده لن تسمح بتجاوز حدودها، وحذر أن أمن وسلام المنطقة عرضة للخطر. وقال السفير الإيراني إن بلاده وفرت ملاذاً لحوالي (١٠٠) ألف مدني فارين من العراق، وكثيرون آخرون يتدفقون عبر الحدود. موضحاً أن "أسفنا الوحيد هو أن هذا المجلس تأخر في الاستجابة للمأساة الإنسانية التي تتكشف في جبال شمال العراق

في الأيام الأخيرة". من جانبه أشار السفير الأمريكي بأن بلاده تشعر بقلق عميق إزاء محنة المدنيين النازحين الذين يعانون بسبب وحشية نظام حسين، ومن الضروري أن يفي العراق بمسؤولياته الإنسانية"(Los Angeles Times, April 6, 1991, pg. A8; جريدة الأهرام، العدد (٣٨١٠٣)، ٤ نيسان ١٩٩١، ص١).

عقب التقارير التي قدمها الممثلون الدائمون، لكل من فرنسا وتركيا وإيران، لدى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في الثالث والرابع من نيسان ١٩٩١، وفي ضوء تأكيد جميع الدول الأعضاء على احترام سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٦٨٨)[٦] بتاريخ الخامس من نيسان ١٩٩١، الذي أقر بتعرض المناطق الكوردية للقمع العنيف من قبل الحكومة العراقية، وقد أدى هذا القمع إلى نزوح جماعي للسكان عبر الحدود الدولية، وتسبب في غارات عبر الحدود هدد الأمن والسلم الدوليين في المنطقة. بموجب القرار طالب مجلس الأمن العراق بوقف أعمال القمع فوراً، وضمان احترام الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع مواطنيه، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية الدولية لتقديم المساعدة للمحتاجين. كما دعا القرار الأمين العام للأمم المتحدة إلى إرسال بعثة إلى العراق، لتقييم أوضاع المدنيين العراقيين، خاصةً الكورد، وتحديد الاحتياجات العاجلة للاجئين. وحثَّ القرار جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية على المساهمة في جهود الإغاثة، وطالب العراق بالتعاون مع الأمين العام لتحقيق هذه الأهداف. يذكر أن القرار حظي بتأييد أغلبية بلغت (١٠) أصوات، في مقابل معارضة (٣) أصوات من (زيمبابوي، كوبا، واليمن)، بينما اختارت الصين والهند[٧] الامتناع عن التصويت(https://documents.un.org/doc/resolution/gen/nr0/595/40/img/nr059540.pdf?OpenElement). عُد إصدار هذا القرار سابقة في تاريخ مجلس الأمن، حيث وجهت انتقادات لدولة بناءً على قضايا داخلية(جريدة الأهرام، العدد (٣٨١٠٦)، ٧ نيسان ١٩٩١، ص١).

وسط تزايد القلق الدولي إزاء الأوضاع الإنسانية في العراق، أصدر حلف شمال الأطلسي الـ(ناتو) بياناً في الخامس من نيسان يعكس موقفه الواضح تجاه الأحداث الجارية. وقد ندد الحلف بشدة بما وصفه بـ"القمع الوحشي" الذي مارسته الحكومة العراقية ضد الكورد، مؤكداً على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لممارسة الضغط اللازم على حكومة الرئيس العراقي لوقف هذه الانتهاكات الصارخة. وصدر هذا البيان عقب اجتماع للدول الأعضاء في الحلف، الذين أكدوا بأنه "يجب ممارسة كل الضغوط لحمل السلطات العراقية على وقف القمع"، متهماً بغداد بارتكاب "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، ويعتبر هذا البيان الأقوى من نوعه الصادر عن هيئة دولية، منذ أن تكشفت للعالم فظاعة معاناة الشعب الكوردي، بعد الهجرة الجماعية من المدن نحو الحدود الدولية. وفي ظل هذا البيان أعرب أعضاء حلف شمال الأطلسي، عن قلقهم من أن تؤدي الهجرة الجماعية من العراق، إلى زعزعة استقرار

منطقة الخليج العربي، وامتداد تداعياتها إلى جنوب أوروبا. ودعا مسؤولون غربيون حلف الناتو والعواصم الأوروبية إلى تجنب أي تدخل عسكري جديد ضد العراق، مشيرين إلى أن الإجراء الأكثر تشدداً يجري بحثه، هو تمديد الحصار الاقتصادي المفروض على بغداد منذ آب ١٩٩٠(The Washington Post, April 6, 1991, pg. A17).

أعلنت المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف ساداكو أوغاتا (Sadako Ogata)، إن إطعام وإيواء اللاجئين سيكلف (٤٣) مليون دولار، وقالت إن المفوضية بحاجة إلى (٢١,٨) مليون دولار لتوفير مأوى ومساعدات أخرى تكفي ثلاثة أشهر لنحو (١٠٠) الف نازح دخلوا تركيا، وكذلك (٢١,٢) مليون دولار لمساعدة ما يصل إلى (١٠٠) الف نازح قد يعبرون الحدود إلى ايران. وقد أشارت أوغاتا إلى صعوبة تحديد حجم معاناة اللاجئين بدقة، وذلك بسبب التغير المستمر في الأرقام، حيث تختلف التقديرات تبعاً للجهة القائمة على عملية العد. لكن وفقاً لتقدير نائب وزير الخارجية التركي، توجاي أوزسيري في أنقرة، الذي أعلنه في الخامس من نيسان، بأنه يوجد (٢٥٠) ألف لاجئ على طول الحدود وكثير منهم، إن لم يكن كلهم من الناحية الفنية داخل الأراضي التركية حسب قوله، وإن كانوا غير قادرين على التحرك بعيداً. وقال أوزسيري "إن ٢٥٠ ألفاً آخرين ينتظرون خلف هؤلاء الناس، ونلاحظ أيضاً أن الأعداد تزداد كل ساعة". عبّر المسؤولون الأتراك عن استيائهم الشديد من قلة الدعم المالي الذي تلقوه من المنظمات الدولية. وقد استندوا في ذلك إلى تجربتهم السابقة، عندما استقبلت تركيا اللاجئين الكورد في عام ١٩٨٨ بعد عمليات الأنفال[٨]. وأشاروا إلى أنهم تحملوا العبء الأكبر في ذلك الوقت، ولا يرغبون في تكرار هذا الوضع، خاصة مع الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين الموجودين. بالرغم من إعلان جمعية الهلال الأحمر التركي عن بدء إرسال المساعدات، من خيام وأغطية وطعام وملابس إلى العديد من تجمعات اللاجئين على طول الحدود، أفاد صحفيون بعدم وجود أي دلائل على مساعدة منظَّمة. وبدلاً من ذلك حسب اعتقادهم، كانت المواد الغذائية والبطانيات تصل بصورة عشوائية، وتبرع بها المواطنون الكورد في تركيا(New York Times, April 6, 1991, pg. 4; .جريدة النهار، العدد(١٧٨٩٩)، ٦ نيسان ١٩٩١، ص٩).

بدأت المساعدات الدولية تتوجه إلى اللاجئين على الحدود التركية، فأعلنت وكالات الإغاثة إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قدمت خياماً وبطانيات تكفي (٢٠) ألف شخص. ووافقت منظمة الأمم المتحدة على توفير مساعدات لحوالي (١٠٠) ألف شخص كجزء من استجابة طارئة للأزمة(Los Angeles Times, April 5, 1991, pg.A1). وتعهد رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجر، خلال مؤتمر صحفي، بتقديم (٢١) مليون جنيه إسترليني كمساعدات إنسانية لمساعدة اللاجئين الذين يواجهون المجاعة والبرد القارس على الحدود. جاء هذا الإعلان بعد يوم من النشاط الدبلوماسي المكثف، الذي قامت به بريطانيا بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة، وإعادة إطلاق نداء طوارئ للمساعدات من قبل الأمم المتحدة. وقد وعد ميجر بتقديم مليون جنيه إسترليني على الفور، جزء

منها مخصص لتأجير طائرتين لنقل الخيام والبطانيات إلى تركيا، وجزء آخر للجنة الدولية للصليب الأحمر. كما خصص (٢٠) مليون جنيه إسترليني إضافية لنداء الأمم المتحدة. كان ميجر تحت ضغط شديد للتحرك بعد تدخل مارغريت تاتشر، التي أكدت أن الكورد "يحتاجون إلى المساعدة، ويحتاجونها الآن". ورفض ميجر الاقتراحات التي تشير إلى أن لبريطانيا مسؤولية أخلاقية لمساعدة الكورد، نظراً لأن الغرب قد طالب بإسقاط صدام حسين، حيث قال: "لا أذكر أنني طلبت من الكورد القيام بهذه الانتفاضة"(Guardian, April 5, 1991, p. 1).

عقد اجتماع في البيت الأبيض بتاريخ الخامس من نيسان ١٩٩١، بحضور كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية بمن فيهم الرئيس جورج بوش ووزير الدفاع ديك تشيني (Dick Cheney) (١٩٨٩-١٩٩٣)، ومستشار الأمن القومي برنت سكوكروف (Brent Scowcroft) (١٩٨٩-١٩٩٣)، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال كولن بأول (Colin Luther Powell) (١٩٨٩-١٩٩٣) ، لمناقشة أزمة اللاجئين الكورد المتصاعدة على الحدود، قرر المجتمعون التحرك الفوري. وعقب الاجتماع، أعلن الرئيس جورج بوش في بيان رسمي عن قرار الولايات المتحدة بالشروع في عملية نقل جوي مكثفة للإمدادات الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى للاجئين الكورد، ابتداءً من الخامس من نيسان، وقد خصص (١٠) ملايين دولار لدعم هذه الجهود الإنسانية الطارئة، موضحاً على أن "أزمة اللاجئين تتطلب استجابة فورية وواسعة النطاق". وأعرب عن بالغ تعاطفه مع معاناة اللاجئين الكورد، ووصف أحوالهم قائلاً: "إنه لمن المؤلم والمفجع أن ترى هذه العائلات مشردة على الطرقات، تُجبر على النزوح قسراً على يد ديكتاتور وحشي". وشدد الرئيس بوش على التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية، مؤكداً في الوقت نفسه على عدم وجود نية للتدخل البري في العراق(U.S. Government Publishing Office, 1991, PP.331-332; The Washington Post, April 5, 1991, pg. A1; Los Angeles Times, April 6, 1991, pg. A1; Rudd, Gordon W., 1991, PP. 39-40).

صرح ريتشارد باوتشر، إن الولايات المتحدة ستشارك في برنامج متعدد الجنسيات للمساعدة الاقتصادية لتركيا وإيران لتغطية تكلفة دعم اللاجئين الذين فروا من الحرب الأهلية في العراق. وقال إن واشنطن قدمت (٧,٦) مليون دولار من المواد الغذائية والإمدادات كجزء من مجموعة أولية بقيمة (٦٣) مليون دولار، وأشار باوتشر إلى أن الإدارة حثت تركيا على إبقاء حدودها مع العراق مفتوحة(Los Angeles Times, April 5, 1991, pg.A1).

لأجل تقييم الوضع الإنساني على الحدود العراقية التركية عن كثب، أصدر الرئيس بوش توجيهات إلى وزير خارجيته جيمس بيكر (James Addison Baker III)(١٩٨٩-١٩٩٢) بالتوجه شخصياً إلى تركيا خلال جولته في الشرق الأوسط. وكان من المتوقع أن يجتمع بيكر بالرئيس التركي أوزال، وأن يعرض تقديم مساعدات مالية للحكومة التركية مقابل فتح حدودها لاستقبال اللاجئين(Chicago

(Tribune (1963–1996); Apr 6, 1991, pg. D1; Guardian, April 5, 1991, p. 1). أقرَّ بيكر بأن حجم أزمة اللاجئين قد تجاوز قدرة تركيا على استيعابها. وصرح مسؤولون أمريكيون بأن جهود الإغاثة كانت تعاني من فوضى عارمة(The Washington Post, April 9, 1991, pg. A1).

في أعقاب إغلاق تركيا لحدودها مع العراق، ووسط تصاعد أزمة اللاجئين الذين تراوحت تقديرات أعدادهم، بحوالي (٢٥٠) ألف لاجئ. أدلى الرئيس التركي أوزال، بتصريحات صحفية تعكس مدى خطورة الوضع من وجهة نظر تركيا، حيث صرح بأن "بلاده تواجه خطر الغرق، بسبب تدفق اللاجئين الفارين من الانتقام المحتمل لجيش صدام حسين". وفي معرض رده على سؤال حول احتمالية تدخل الدول التي شاركت في حرب الخليج لتحرير الكويت لحماية الكورد، أكد أوزال على تأييده لهذا الخيار، قائلاً: "نعم، أعتقد أن على الجميع التفكير في الأمر... هذا نوع من الإبادة الجماعية"(Los Angeles Times, April 5, 1991, pg.A1). وأشار إلى أنه "نظراً لعدم قدرتنا على منع هؤلاء الأشخاص من محاولة الفرار من الهجمات، سنسعى إلى إيقاف الطرف الآخر (قوات الحكومة العراقية)" وأضاف "هناك احتمالًا بأن يحاول نحو (٦٠٠) ألف لاجئ عبور الحدود إلى جنوب تركيا، وهو عدد يفوق بكثير قدرة تركيا على الاستيعاب". وشدّد على ضرورة إدراك هذا الأمر، وأوضح أهمية إرسال الأموال لتوفير الطعام(Guardian, April 6, 1991, p. 1). تعكس مواقف أوزال سعيه لتخفيف العبء عن تركيا، من خلال حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولية تقديم المساعدات للاجئين، والتصدي للتبعات الناجمة عن سياسات الحكومة العراقية.

بخصوص اللاجئين على الحدود الإيرانية صرحت مصادر رسمية إيرانية بأن أكثر من مليون لاجئ كوردي عراقي احتشدوا على الحدود الإيرانية راغبين في العبور، وأن السلطات قد تسمح لهم جميعاً بالدخول. وقد اعتُبر إعلان إيران استعدادها لاستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين خطوة تهدف، ولو جزئياً إلى الضغط على تركيا لتغيير سياستها وفتح حدودها أمام النازحين إليها، الأمر الذي من شأنه تخفيف بعض العبء عن طهران. قال مسؤول إيراني إن طهران وضعت برنامجاً لإيواء وإطعام وتقديم الخدمات الطبية، لما قد يكون أكبر موجة من اللاجئين إلى أراضيها. مع تصاعد أعداد اللاجئين، شهد الخطاب الرسمي الإيراني تحولاً ملحوظاً، حيث أعلنت إيران رفضها استقبال المزيد من اللاجئين، مطالبةً بتعزيز المساعدات الدولية. وفي هذا السياق، تقدمت طهران بطلبها الأول للحصول على دعم دولي لمواجهة تدفق اللاجئين. وخلال مؤتمر صحفي، أكد وزير الخارجية علي أكبر ولايتي أن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية "تعزيز دوريهما الإيجابي" في دعم اللاجئين. من جانبه، دعا محمد جواد لاريجاني، مستشار وزارة الخارجية، الصليب الأحمر إلى "تفعيل دوره بشكل أكبر" لمساعدة اللاجئين(New York Times, April 5, 1991, pg. A8).

أفاد مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن عمليات الإغاثة الجوية ستنفذ بواسطة أسطول يتراوح بين (٢٥) و(٥٠) طائرة من طراز C–130، وهي طائرات تتمركز عادةً في أوروبا، على أن تنطلق

عمليات الإنزال الجوي من قواعد جوية في تركيا. وحذروا من صعوبة التمييز بين اللاجئين والمسلحين الكورد الذين شاركوا في الانتفاضة، مما يثير مخاطر تقديم الولايات المتحدة مساعدات غير مقصودة للمسلحين، الأمر الذي قد يشكل انتهاكاً لشروط وقف إطلاق النار. وأعربوا عن قلق البنتاغون إزاء احتمال تورط الولايات المتحدة في النزاع العراقي، سواء من خلال دعم قوات كوردية عن غير قصد، أو عبر الاضطرار لشن ضربات ضد القوات العراقية التي قد تعترض جهود الإغاثة، أو تحاول استهداف الطائرات الأمريكية. وأوضح المسؤولون أن عمليات الإنزال الجوي ستعتمد على رحلات جوية على ارتفاعات منخفضة، مما يزيد من تعرض الطائرات لمخاطر الهجمات، من القوات المسلحة العراقية الموجودة على الأرض بصواريخ محمولة ومدافع رشاشة، ونتيجة لذلك، أكدوا أن الطائرات المقاتلة الأمريكية المتمركزة في المنطقة ستتولى توفير الغطاء الجوي، لحماية طائرات النقل الضخمة، وفي الوقت نفسه، أصدرت أوامر للقوات الجوية الأمريكية لتجنب أي مواجهات عدائية. ورغم ذلك، أعرب الرئيس بوش عن توقعه بأن تسمح الحكومة العراقية بتنفيذ هذه العملية دون تدخل(New York Times, April 6, 1991, pg. A1; Sunday Times, April 7, 1991, p. NA). تكشف هذه العملية عن التحديات التي واجهت الولايات المتحدة في موازنة جهود الإغاثة مع المخاطر العسكرية والسياسية في العراق. ووجود حالة من عدم اليقين حول النتائج المحتملة لهذه العملية في سياق الوضع العراقي آنذاك. بالرغم من الغموض الذي يحيط بالنتائج، يعكس موقف بوش تفاؤلاً واضحاً في تجنب التصعيد.

وجه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (UNDRO)، نداءً عاماً للحصول على (١٣٧) مليون دولار، لتلبية الاحتياجات الفورية من الغذاء والمأوى للاجئين الكورد، وافترضت أنها ستحتاج إلى مساعدة (٤٠٠) ألف لاجئ في تركيا وإيران. وبدأت الدول الأوروبية وجماعات الإغاثة أيضاً، في إرسال الطعام والملابس والمواد الأخرى لمساعدة الكورد، حيث توقع مسؤولو الإغاثة، أن مهمة الوصول إلى أعداد كبيرة من اللاجئين في التضاريس الجبلية في المنطقة مهمة صعبة(Los Angeles Times, April 6, 1991, pg. A1). هبطت أولى رحلتين للإغاثة البريطانية في مطار انقرة في الخامس من نيسان ١٩٩١، حملت (٣٠) طناً من الخيام والبطانيات، وكان من المتوقع أن تستغرق عملية نقل هذه المساعدات للاجئين في جنوب تركيا حوالي (٢٤) ساعة أخرى عبر الشاحنات. وأرسلت فرنسا شحنات مماثلة في اليوم نفسه، فأرسلت (٨٠) طناً من المساعدات إلى إيران، وأعلنت ألمانيا، على لسان وزير خارجيتها هانس غينشر، بأنها سترسل أربع شحنات من الخيام والبطانيات والأدوية إلى اللاجئين الكورد اعتباراً من السادس من نيسان(Guardian, April 6, 1991, p. 1). وأعلنت اليابان إنها قررت منح مساعدة عاجلة بقيمة (١٠) مليون دولار (جريدة الأهرام، العدد (٣٨١٠٨) ٩ نيسان ١٩٩١، ص٨). سعت الأمم المتحدة إلى إقامة مخيمات للاجئين في منطقة الأناضول بوسط تركيا، لتسهيل تقديم المساعدات بشكل أسرع. إلا أن تركيا رفضت الفكرة وفضلت

حصر اللاجئين في المناطق الحدودية، أملاً في تشجيعهم على العودة إلى ديارهم بحسب ما أعلنته أنقرة(Chicago Tribune, April 11, 1991, pg. D1).

في سياق هذه الجهود، كانت الإدارة الأمريكية تأمل أن تتولى وكالات الإغاثة الدولية، مسؤولية اللاجئين مع انسحاب قواتها من المنطقة، مما دفع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون بولتون (John Bolton) إلى زيارة جنيف، مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات الأمم المتحدة الإنسانية، لمناقشة انتقال هذه المسؤولية إلى تلك الوكالات. بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والعديد من مجموعات الأمم المتحدة في وضع خطط، لتقديم الرعاية الطبية الطارئة والمواد الأخرى، فأوضح ليونيل روزنبلات (Lionel Rosenblatt)، رئيس منظمة اللاجئين الدولية، بالقول "ما نواجهه الآن هو أحد أكبر التحديات في تاريخ إغاثة اللاجئين"، ودعا إلى ضرورة الإسراع في إرسال الطعام والإمدادات لتلبية احتياجات اللاجئين، ولأجل ذلك أكد حاجة منظمات الإغاثة إلى إرسال أموال من الخارج، لشراء سلع في تركيا وإيران، وتسليمها في قوافل من الشاحنات المستأجرة. قال روزنبلات إن المسؤولين الأتراك أكدوا أنهم لم يتلقوا حتى الآن سوى (٤) ملايين دولار من المساعدات الدولية للمساعدة في دفع تكاليف رعاية اللاجئين. كانت بعض المشاكل القانونية أيضاً تعترض طريق جهود الإغاثة، على سبيل المثال، لم يكن لعمال الصليب الأحمر عبور الحدود إلى العراق قانوناً لمساعدة الكورد، ما لم تتم دعوتهم من قبل الحكومة العراقية. وكانت الحكومة العراقية بطيئة في السماح لعمال الصليب الأحمر بالتحرك داخل العراق، حتى لمساعدة جرحى حرب الخليج في العاصمة بغداد، لذلك كان من المتوقع أن تكون الحكومة أكثر تردداً في السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين(Los Angeles Times, April 6, 1991, pg. A1; The Washington Post, April 13, 1991, pg. A1).

بدأت عملية الجسر الجوي في السابع من نيسان ١٩٩١، حيث قامت ست طائرات شحن أمريكية من طراز (C–130) بإسقاط ما مجموعه (٣٦) طناً من مواد الإغاثة، تضمنت وجبات غذائية معلبة، ومياه معبأة، بالإضافة إلى مستلزمات طبية، وقد وجهت جميعها لمساعدة اللاجئين الكورد المتواجدين على الحدود العراقية التركية. ووضعت الولايات المتحدة خطة لاستمرار العملية لمدة لا تقل عن أسبوعين. وقد أفادت المتحدثة باسم القوات الجوية الأمريكية، الكابتن جودي بيرك (Judy Burk) من قاعدة إنجرليك الجوية في جنوب تركيا، التي استخدمت أيضاً في عمليات قصف العراق خلال حرب الخليج، تبعد حوالي (٧٢٤) كم عن أقرب المناطق الحدودية مع العراق، قائلةً: "لقد هبطت الإمدادات في المنطقة المستهدفة، حيث كان هناك تجمع كثيف للاجئين، ولم تخطئ الطائرات في تحديد الإحداثيات". انطلقت طائرات الشحن التي رافقتها مقاتلات تابعة للقوات الجوية الأمريكية، من قاعدة إنجرليك في ثلاث طلعات جوية، تضمنت كل منها طائرتين. ونظراً لبطء حركة الطائرات، استغرقت كل رحلة نحو (٩٠) دقيقة في كل اتجاه. وفي هذا السياق، حذر وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر العراق من التدخل في العملية الأمريكية قائلاً: "لن يتم السماح بأي شكل من أشكال التدخل في جهود

الإغاثة القائمة". في غضون ذلك، رصدت طائرات عراقية تحلق بالقرب من المناطق الحدودية، ولكنها عادت أدراجها، عندما اقتربت منها طائرتي استطلاع تركية. وكان من المقرر أن تبدأ ثلاث طائرات بريطانية، وخمس طائرات فرنسية عمليات النقل الجوي، مستخدمة قاعدة إنجرليك كنقطة انطلاق لها أيضا(New York Times, April 8, 1991, pg. A1). وصلت في اليوم نفسه عن طريق البر (١٢) شاحنة، نظمتها الأمم المتحدة، حملت ما يكفي من الخيام والبطانيات وأدوات الطهي لتزويد حوالي (١٠٠٠) شخص(The Washington Post, April 8, 1991, pg. A12; Rudd, Gordon W., 1991, PP. 39-40).

التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بالرئيس التركي أوزال في السابع من نيسان ١٩٩١، حيث تناولا قضية اللاجئين الكورد، وسبل تقديم الدعم اللازم لهم. عقب ذلك، وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس جورج بوش، توجه بيكر إلى مخيمات اللاجئين لتقييم أوضاعهم، لكن زيارته لإحدى التجمعات داخل الحدود العراقية كانت لفترة وجيزة، والذي رأى البعض أنها لفتة ترمز إلى استعداد الولايات المتحدة، للتواصل مع الكورد داخل الحدود العراقية في تحدٍ لسيادة العراق. وأرجع مساعدو بيكر مغادرته العاجلة إلى توصيات من ضباط في الجيش التركي، نصحت بالإخلاء الفوري، تحسباً لتحول تجمعات اللاجئين إلى مواقع فوضى يتعذر التحكم بها. وخلال مناشدة اللاجئين له بالمساعدة، أجاب بيكر "كما قد تعلمون أو لا تعلمون، أمر الرئيس بوش بإطلاق جسر جوي واسع النطاق، وهو ما يجري تنفيذه الآن"، مضيفاً "لكن الأمر يتطلب تدخل المجتمع الدولي بأكمله لمعالجة هذه المأساة الإنسانية". بعد زيارته القصيرة للمناطق الحدودية، عقد بيكر مؤتمراً صحفياً، صرح فيه "لقد شهدنا اليوم معاناة الشعب العراقي ويأسهم العميق. رأينا أمثلة على القسوة والألم الإنساني الذي يفوق الوصف. بدأنا جهود الإغاثة، بما في ذلك عمليات الإسقاط الجوي للإمدادات، لكنها لن تكفي بمفردها. يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة وفعالية". وعندما سئل من سيحمي الكورد من صدام حسين عند يعودون إلى ديارهم، رد بالقول "ستكون هناك الآن جهود إغاثة إنسانية كبيرة يقودها المجتمع الدولي، ونأمل أن يشكل وجود عمال الإغاثة، رادعاً ضد أي مضايقات أو اضطهاد مستقبلي للاجئين". على الرغم من ذلك، لم يقتنع الكورد والأتراك بأن تواجد فرق الإغاثة يشكل رادعاً كافياً لصدام حسين. من جانب آخر، أبلغ المسؤولون الأتراك نظراءهم الأمريكيين بأن المسألة الكوردية باتت تمثل تهديداً وجودياً لأمنهم القومي. إذ يرون أن تهجير صدام حسين للكورد عبر الحدود لم يكن سوى انتقام مباشر من تركيا[٩]، على خلفية دعمها للتحالف الدولي ضد العراق إبان حرب الخليج(New York Times, April 9, 1991, pg. A1; The Washington Post, April 8, 1991, pg. A1; The Washington Post, April 9, 1991, pg. A1).

صرح وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني إن انخراط الولايات المتحدة في حرب أهلية بالعراق "سيغدو بمثابة مستنقع حقيقي"، وأن الولايات المتحدة قد حققت هدفها العسكري، وهو طرد القوات العراقية من

الكويت. وأوضح "إذا لم يكن هناك هدف عسكري واضح، وإذا لم نكن مستعدين لاستخدام قوة ساحقة لتحقيقه، فلا ينبغي لنا أن نُقحم قواتنا العسكرية في تلك الحرب الأهلية". لكنه أشار إن الولايات المتحدة ستعمل مع الأمم المتحدة وتركيا، لتوفير الأمان للكورد الذين يتدفقون من شمال العراق إلى تركيا. وقال برنت سكوكروفت إن الولايات المتحدة لن تتخلى عن اللاجئين بإعادتهم إلى سيطرة العراق، على الرغم من عدم وضع خطط لهم بعد. وأضاف "لا أعرف ما إذا كان سيتم نقلهم إلى الحدود في المنطقة المنزوعة السلاح. لكنهم لن يُتركوا"(Chicago Tribune, April 8, 1991, pg. D5).

أقرَّ سكوكروفت بتقييم الإدارة الأمريكية غير الدقيق لتداعيات حرب الخليج، مبيّناً أن الهجوم العنيف الذي شنه العراق ضد الكورد خالف توقعات البيت الأبيض. وأوضح سكوكروفت قائلاً: "توقعنا اضطرابات واسعة النطاق، وأدركنا أن الانتصار العسكري لن يحل مشاكل المنطقة بشكل كامل"، وأضاف "لكن، ما لم نكن نتوقعه هو قسوة هجوم صدام حسين على الكورد، والذي بدا أنه يهدف إلى تصفية القضية الكوردية بتهجيرهم القسري". هذا الحدث المأساوي ألقى بظلاله على الانتصار العسكري الذي حققته قوات التحالف في العراق(Los Angeles Times, April 15, 1991, pg. A1; United States. Congress. Senate. Committee on Foreign Relations, 1991, P. 13). عكست تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين، موقفاً عاماً يتسم بالتركيز على الإغاثة الإنسانية كأولوية رئيسية، مع تجنب الانخراط في تدخل عسكري مباشر في العراق. وقد سعت الإدارة الأمريكية جاهدة لإيجاد حلول إنسانية لأزمة اللاجئين، من خلال التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وتركيا، مع الأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية الإقليمية التي عبرت عنها تركيا. ومع ذلك، كشفت هذه التصريحات عن وجود قدر من التخبط، وعدم وضوح في الرؤية الأمريكية تجاه أزمة اللاجئين الكورد، وهي أزمة ذات طبيعة سياسية في الأساس، إلا أن الولايات المتحدة أعطت الأولوية للجانب الإنساني، مما يؤكد على تعقيدات الموقف وصعوبة اتخاذ قرارات حاسمة في ظل الظروف المتغيرة.

جهود إقامة منطقة آمنة لعودة النازحين وحمايتهم من إجراءات الحكومة المركزية:

خلال قمة المجموعة الأوروبية التي عُقدت في لوكسمبورغ في الثامن من نيسان ١٩٩١، قدّم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، اقتراحاً لإقامة منطقة آمنة تهدف إلى حماية اللاجئين الكورد في شمال العراق. وشدَّد ميجور أمام القادة الأوروبيين على الحاجة الملحة لتوفير الحماية للاجئين، مقترحاً إقامة "ملاذ آمن تحت إشراف الأمم المتحدة"، ليكون مأوى مؤقتاً لهم حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بأمان. وأوضح أن هذا المشروع قد يتطلب التزاماً طويل الأمد، لكنه يظل ضرورياً لضمان سلامة الفئات الأكثر ضعفاً من الشعب العراقي. كما أشار ميجور إلى "موجة الغضب الدولي العارمة" التي أثارتها الفظائع التي ارتكبها صدام حسين ضد شعبه، مسلطاً الضوء على وفاة نحو (١٥٠٠) لاجئ أثناء محاولتهم الفرار عبر الحدود إلى تركيا وإيران، في حين واصل ما يقرب من مليون شخص آخر الهروب من قمع النظام العراقي. وقال دبلوماسيون من المجموعة الأوروبية، إن الملاذ المقترح سيقتصر على

المناطق القريبة من الحدود التركية كما اقترحت الحكومة في أنقرة. غير أن ميجور قال إنه لا يستبعد أن يشمل الملاذ في النهاية المدن الكردية الرئيسية التي تسيطر عليها القوات العراقية. ورفض بشدة أي تلميح إلى أن هذا الإجراء يعد تقسيماً فعلياً للعراق، مؤكداً أن استمرار المنطقة الآمنة مرتبط بشكل مباشر بوجود تهديد يمس أمن سكان المنطقة. وبخصوص هذا المقترح البريطاني أعرب مسؤولون أمريكيون عن انفتاحهم المبدئي على الفكرة، مع إعطاء الأولوية لتولي الآخرين زمام المبادرة. وأوضحوا أن الإدارة الأمريكية تتبنى نهجاً يسعى إلى تحقيق حل "دولي" شامل، مع تجنب أي دور قيادي أمريكي في طرح الحلول المقترحة(Guardian, April 9, 1991, p. 1).

اعتمد قادة المجموعة الأوربية في قمة لوكسمبورغ الفكرة التي طرحتها بريطانيا، ودعوا إلى إنشاء "منطقة آمنة"[١٠] داخل الأراضي العراقية لتوفير مأوى آمن للكورد. وأعربت المجموعة عن استنكارها الشديد للمعاملة القاسية التي تعرض لها الكورد على يد القوات العراقية في شمال العراق، وقامت بتخصيص حزمة مساعدات إنسانية بقيمة تقارب (١٨٠) مليون دولار لدعم اللاجئين الكورد. وتقرر أن تُعرض تفاصيل مقترح المنطقة الآمنة على الأمم المتحدة، حيث ستقوم بريطانيا وفرنسا، نيابة عن المجموعة الأوروبية، بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء منطقة في شمال العراق لإيواء حوالي (١,٥) مليون لاجئ كوردي، لحين تأمين عودتهم إلى ديارهم. وتأمل المجموعة الأوروبية أن يكون غالبية المراقبين الدوليين الذين سيشرفون على المنطقة من المدنيين، ولكنها حذرت من أنها قد تلجأ إلى استخدام القوة لإنشاء المنطقة في حال رفض العراق التعاون. وأكدت المجموعة الأوروبية على أهمية الحصول على موافقة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي قبل البدء في تنفيذ الخطة. وأشار رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجور، صاحب المقترح، إلى أن رد الفعل الأمريكي الأولي كان إيجابياً، وأن جهوداً ستبذل لإقناع العضوين الدائمين الآخرين، الصين والاتحاد السوفيتي، بالموافقة على المقترح(Wall Street Journal, April 9, 1991, pg. A19).

أوضح رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجور، أن خطة حكومته تتألف من مرحلتين: المرحلة الأولى تهدف إلى إجلاء الكورد من المناطق الجبلية التي لجأوا إليها هرباً من الاضطهاد، حيث يواجهون ظروفاً قاسية تهدد حياتهم. أما المرحلة الثانية، فتركز على إعادة توطينهم بأمان في مناطقهم الأصلية. وأكد ميجور أن هذه الخطة تستند إلى شرعية مستمدة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٨)، الذي يدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين العراقيين المتضررين. كما أشار إلى أنه لا يتوقع معارضة من الحكومة العراقية لهذه المبادرة، إلا إنه أكد بحزم على أنه "لن يتراجع" عن تنفيذ مشروع الملاذ الآمن، حتى في حال اعتراض بغداد عليه(The Christian Science Monitor, April 10, 1991, pg. 6). نفى ميجور أن يكون هدف الخطة تقسيم العراق قائلاً: "إننا لا نسعى إلى تقسيم العراق، ولسنا في صدد تغيير حدوده. حين يتضح لنا أن العراق لن يضطهد الكورد، فلن تكون هناك حاجة إلى ملاذ آمن"(Chicago Tribune, April 9, 1991, pg. D5).

أبدى الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار، بعض التحفظات حيال هذه الفكرة، ووصفه بأنه معقد، وصرح للصحفيين قائلاً: "أرى أن ذلك ليس مستحيلاً، ومع ذلك، فإنه يثير تساؤلات حول مسألة السيادة، خاصة وأن المنطقة المقترحة ستقع داخل الأراضي العراقية. ولست واثقاً من قدرتنا على فرض منطقة خاصة على دولة عضو". وعلى ضوء هذه التساؤلات، قرر مجلس الأمن إرسال فريق إلى العراق خلال الأيام التالية لتقييم الوضع الميداني بشكل مباشر(The Washington Post, April 9, 1991, pg. A1; Chicago Tribune, April 9, 1991, pg. D5; جريدة الثورة، العدد(٧٥٩٤)، ١٠ نيسان ١٩٩١، ص٧). وعلى ضوء هذه التحفظات وفي ظل مطالبة الحكومة العراقية بتأليف بعثة أممية للتقصي على أرض الواقع. قرر دي كوييار إرسال بعثة مؤلفة من أربعة أشخاص إلى العراق لزيارة المناطق الشمالية. وقد جاءت هذه الخطوة من جانب الحكومة العراقية لرغبتها في الاعتماد على معلومات موثوقة بدلاً من الأخبار التي تروجها الدول الغربية حسب وجهة نظرها، والتي كانت بغداد تعتبرها غير دقيقة. وقد أتت هذه الزيارة في ظل تأكيد العراق على استتباب الأمن والاستقرار في كافة أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تأكيد الحكومة العراقية على تعاونها التام مع مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر(جريدة الثورة، العدد (٧٥٩٥)، ١١ نيسان ١٩٩١، ص١).

بينما وافقت الحكومة العراقية على زيارة بعثة اممية، إلا انها رفضت مقترح الأمم المتحدة، بإنشاء ملاذ آمن للاجئين الكورد في شمال البلاد، واصفةً الاقتراح بـ "المريب" ومؤكدةً على رفضها القاطع ومقاومتها له بكافة الوسائل. وفي تصريح لمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، اتهمت العراق الحكومتين التركية والإيرانية بتأجيج قضية اللاجئين، وبتحريض من الولايات المتحدة. وسعياً لنفي وجود أزمة غذائية وتشجيع اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، أعلنت الحكومة العراقية، على لسان وزير التجارة محمد مهدي صالح، عن حملة مكثفة لتأمين الغذاء وتوفير إمدادات مستمرة للمحافظات الشمالية. وأوضح الوزير أن (٥٥) شاحنة محملة بالمواد الغذائية قد انطلقت خلال يومين، وأن الحكومة خصصت مخزوناً استراتيجياً يكفي لتغطية احتياجات (٢,٥) مليون مواطن في الشمال، وتوزيعها على العائدين(جريدة الجمهورية، العدد (٧٨٥٠)، ١٠ نيسان ١٩٩١، ص١ – ص٦). من الواضح أن الحكومة العراقية كانت تسعى لتحسين صورتها، والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي جذبت الاهتمام الدولي لأوضاع الكورد على الحدود التركية والإيرانية، من خلال إطلاق حملة مساعدات غذائية في المناطق الشمالية. ومع ذلك، لم يغير هذا الإجراء من موقف المجتمع الدولي الرافض لسياسات الحكومة العراقية تجاه الكورد، بل زاد المجتمع الدولي من الضغوطات على الحكومة العراقية.

رغم تحفظات الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار، بشأن مسألة السيادة الوطنية، دعمت الولايات المتحدة ودول أخرى في مجلس الأمن خطة إنشاء ملاذ آمن للكورد. أيّد توماس بيكرينغ، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، خطة إنشاء ملاذ آمن، إلا أن الولايات

المتحدة أوضحت تحفظها بشأن إنشاء منطقة تخضع لإدارة الأمم المتحدة بشكل كامل كما جاء في المقترح البريطاني. بالإضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة إلى تجنب أي تدخل مباشر لتطبيقها، ولهذا صرح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قائلاً: "نحن لا نقترح التدخل المسلح في حرب أهلية، لكننا لن نتسامح مع أي تدخل في جهودنا الإغاثية الإنسانية". ومن جانبها، أعربت ساداكو أوغاتا عن تأييدها لفكرة إنشاء ملاذ آمن للاجئين الكورد. وأكدت إنها ستدعم الفكرة طالما لم يتم المساس بحق الكورد في طلب اللجوء في بلدان أخرى، وأشارت "نحن نؤيد الملاذ الآمن، على الرغم من أن لدينا بعض التحفظات. على وجه التحديد، لا ينبغي منع الكورد من مغادرة ملاذ آمن لطلب اللجوء في بلد آخر"(The Christian Science Monitor, April 11, 1991, pg. 4; Sunday Times, April 7, 1991, p. NA; جريدة النهار، العدد(١٧٩٠٤)، ١٣ نيسان ١٩٩١، ص١.). وفي المقابل دافع بيكر بشدة عن حقوق الكورد في العراق، لكنه أوضح "أن تلك الحقوق لا تشمل إقامة دولة كوردية مستقلة"(The Economist, vol. 319, no. 7702, 13 Apr. 1991, p. 40).

تصاعدت حدة اللهجة الأمريكية بشكل ملحوظ في التعامل مع الأزمة، وهو ما ظهر في التحذير المباشر الذي وجهته الإدارة الأمريكية للعراق من استخدام قواته العسكرية في شمال شرق البلاد، عبر رسالة نُقلت إلى دبلوماسيين عراقيين في واشنطن والأمم المتحدة، وطلب البيت الأبيض من حكومة بغداد عدم اتخاذ أي إجراء عسكري في المنطقة. وكان هذا هو الطلب الأمريكي الأكثر وضوحاً، بشأن أي استخدام عراقي للقوة العسكرية داخل حدوده منذ انتهاء الحرب. وأوضح البيت الأبيض إن التحذير يمنع تحديداً، اتخاذ إجراءات مسلحة ضد الكورد الفارين إلى تركيا وإيران، وشمل حظراً صريحاً على استخدام طائرات الهليكوبتر، والطائرات ذات الأجنحة الثابتة في أقصى شمال العراق. شكل حظر استخدام طائرات الهليكوبتر تحولاً ملحوظاً في سياسة الإدارة الأمريكية. وقد اعترف البيت الأبيض بعدم وجود أدلة قاطعة تشير إلى استخدام العراق للقوة، ضد اللاجئين الكورد، أو قيام قوات بغداد بتسيير طائرات ذات أجنحة ثابتة أو طائرات هليكوبتر في المنطقة المشمولة بالتحذير(New York Times, April 11, 1991, pg. A1).

صرَّح مارلين فيتزواتر، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، بأنه لا يتوقع وجود تهديد عسكري من القوات الجوية أو البرية العراقية. وعلى الرغم من امتناعها عن تحديد آليات تنفيذ الأمر في حال تجاهل العراق له، فقد أكد على عدم وجود مؤشرات تدل على استعداد صدام حسين للمخاطرة بمواجهة جديدة مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وذلك بعد الهزيمة التي مُني بها. ووجهت الولايات المتحدة إنذاراً آخر إلى العراق، بوقف جميع الأنشطة الجوية شمال خط العرض (٣٦)، وهو خط يمتد من الشرق إلى الغرب، على بعد حوالي (٤٨) كيلومتراً جنوب الموصل، وتقع مدينة كركوك المتنازع عليها، على بعد حوالي (٦٤) كيلومتر جنوب هذا الخط، ما يجعلها خارج المنطقة المحظورة، ووصف مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية الرسالة الموجهة إلى بغداد، بأنها جزء من جهد لإنشاء منطقة آمنة

"بحكم الواقع" للكورد في شمال العراق(Los Angeles Times, April 11, 1991, pg. A1; The Washington Post, April 11, 1991, pg. A1).

تزامنت تحذيرات الولايات المتحدة لبغداد، مع مساعي رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، لحشد الدعم لخطة إنشاء منطقة آمنة للكورد في شمال العراق. وقد أجرى ميجور اتصالاً بالرئيس بوش لمناقشة هذا الموضوع. وفي العاشر من نيسان، صرح مارلين فيتزواتر بأن الرئيس بوش وجون ميجور، أقرا بوجود اختلاف في وجهات النظر حول هذه الخطة. وأوضح أن الولايات المتحدة ترى "بعض الإشكاليات" في المقترح. وأضاف: "اتفق الزعيمان على ضرورة وضع ترتيبات لإيواء اللاجئين، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي بشأن طبيعة هذه الترتيبات"(Guardian, April 11, 1991, p. 1).

تجنبت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن شن حرب جديدة على العراق لفرض منطقة آمنة، ليس بسبب الخشية من الهزيمة، بل تحسباً لتبعات النصر، فقد أدركت تلك الدول أن إسقاط النظام العراقي سيلقي على عاتقها مسؤوليات جسيمة، من بينها إدارة شؤون البلاد، والحفاظ على وحدتها السياسية، وإعادة بناء اقتصادها المنهك. لذلك، ارتأت هذه الدول الإبقاء على النظام القائم مع تقييد سلطاته لمنعه من قمع الكورد. وعمدت إلى فرض عزلة اقتصادية ودبلوماسية عليه، مشروطة بتقديم أدلة موثوقة على ضمان عودة الكورد الآمنة إلى ديارهم وحقوقهم الإنسانية(Chicago Tribune, April 14, 1991, pg. C2).

تراجعت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية عن المقترح البريطاني، بإنشاء "منطقة آمنة" رسمية للاجئين الكورد في العراق، وذلك خشية من أن يستخدم لاحقاً من وجهة نظر الولايات المتحدة، أساساً للمطالبة بدولة كوردية، مما قد ينعكس على الكورد في دول المنطقة. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها قد تخلوا عن المقترح البريطاني، أكد فيتزواتر قائلاً: "نعم، يكمن جوهر الاعتراض في عدم رغبة أي طرف في تأسيس كيان مستقل داخل العراق، أو ترسيم حدود دائمة لمنطقة قد تتحول إلى دولة جديدة. ومع ذلك، فإن المبدأ الأساسي المتفق عليه هو ضرورة توفير منطقة آمنة، بغض النظر عن المسمى"، وهو ما أكده الرئيس بوش بالقول: "سنقدم الإغاثة للاجئين أينما كانوا، وسنواصل القيام بذلك، ولا نتوقع أي تدخل من بغداد"(New York Times, April 12, 1991, pg. A1). يظهر هذا التراجع عن المقترح البريطاني حجم التعقيدات التي واجهتها الدول الغربية في التعامل مع الوضع الإنساني، وتفضيلها حلولاً مؤقتة لتجنب تحمل مسؤولية مباشرة في إدارة الشؤون العراقية. ومع ذلك، فإن إصرار الولايات المتحدة على توفير منطقة آمنة، حتى وإن كانت بحكم الواقع، يعكس تصميمها على التدخل الإنساني مع الحفاظ على موقفها السياسي.

عقد اجتماع في واشنطن في الحادي عشر من نيسان ١٩٩١، لبحث مسألة إنشاء منطقة آمنة للاجئين الكورد في شمال العراق، بين الرئيس بوش، ورئيس وزراء لوكسمبورگ جاك سانتر (Jacques Santer)، الذي كانت بلاده تشغل الرئاسة الدورية للمجموعة الأوروبية، ورئيس اللجنة التنفيذية

للمجموعة الأوربية جاك ديلور (Jacques Delors)، خلال الاجتماع، أكد الرئيس بوش على التزام بلاده ببذل أقصى الجهود للمساهمة في إنشاء مناطق آمنة للاجئين. ومع ذلك، شدّد على ضرورة إجراء مناقشات تفصيلية حول هذا الموضوع، مشيراً إلى المخاوف المشروعة التي أعرب عنها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التداعيات المحتملة لقرار إنشاء هذه المناطق، والتي تتفق بلاده معها. بالإضافة إلى ذلك، لفت الانتباه إلى احتمالية اعتراض كل من الاتحاد السوفيتي والصين، مما يستدعي تبني نهج مختلف في معالجة المسألة. وعقب الاجتماع، أعلن الرئيس بوش عن التوصل إلى "اتفاق كامل" مع الأطراف المعنية بشأن إنشاء ملاذات آمنة غير رسمية في شمال العراق بهدف تقديم المساعدات للاجئين. وبذلك، تم تجاوز الحاجة إلى إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإنشاء ملاذات آمنة للاجئين داخل العراق، شريطة موافقة الحكومة العراقية والسماح للأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار بتحديد المناطق بشكل غير رسمي، وإرسال منظمات الإغاثة لتنظيم اللاجئين في المخيمات، وتسهيل توزيع الغذاء والرعاية الطبية تمهيداً لعودتهم إلى ديارهم. وصفت إدارة بوش المنطقة المقترحة لإيواء اللاجئين داخل العراق، بأنها حل وسط مصمم لتفادي التعقيدات القانونية الدولية والتوترات الإقليمية المتعلقة بوضع المنطقة ومستقبلها(Meeting with Prime Minister Santer and EC, April 11, 1991; New York Times, August 19, 1991, pg. A1; U.S. Government Publishing Office., 1991, PP.359-360.). وقررت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الإبقاء على نظام عقوبات مشدد ضد العراق حتى تنهي بغداد قمعها للكورد والشيعة(Guardian, April 12, 1991, p. 18). واتفق الطرفان على أنه في حال تعثرت أعمال الإغاثة، سيكون من الضروري اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي(Guardian, April 11, 1991, p. 1).

وصف مسؤولو إدارة الرئيس بوش العملية، الهادفة إلى توفير الغذاء والمأوى المؤقت لأكثر من مليون لاجئ عالقين على طول الحدود العراقية مع تركيا وإيران، بأنها أضخم عملية إغاثة أمريكية في تاريخ العمليات العسكرية الحديث. وأشار مارلين فيتزواتر "أن الخيار المفضل هو تمكين هؤلاء اللاجئين من البقاء داخل العراق والعودة في نهاية المطاف إلى ديارهم". وأضاف "يبقى تقدير المدة الزمنية المطلوبة لذلك غير محدد". وأكد حجم العملية قائلاً: "يشارك في هذه الجهود آلاف الأفراد، ومئات الطائرات"(The Washington Post, April 13, 1991, pg. A1; Message from Joan C. DeCain, accessed August 20, 2024).

أفصح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ريتشارد باوتشر عن توجيه إنذار ثانٍ للدبلوماسيين العراقيين في واشنطن ونيويورك، يحذرهم من أي عمل عسكري قد يهدد القوات المشاركة في عمليات الإغاثة الإنسانية. وأكد عدم تسجيل أي محاولات عراقية لتعطيل تلك العمليات، مضيفاً "يجب على القوات العراقية الامتناع عن أي تحرك في أي منطقة من البلاد، من شأنه أن يعيق تقديم المساعدات

الإنسانية الطارئة للمدنيين العراقيين". وقد أثار توسيع نطاق التحذير ليشمل "أي منطقة من البلاد" تكهنات حول توسيع محتمل لنطاق التدخل العسكري الأمريكي لحماية جهود الإغاثة. غير أن باوتشر أوضح أن هذا التحذير صيغ بتلك العبارات منذ الإنذار الأول، وكان الهدف منه تغطية عمليات الإغاثة المحتملة في شمال وجنوب العراق. وفي إطار سياسته لمرحلة ما بعد الحرب، سعى الرئيس بوش إلى الفصل بين الأهداف العسكرية والإنسانية، مصرحاً "لن أزج بأي قوات أمريكية في حرب أهلية داخل العراق". وأضاف "سنفعل ما هو ضروري لإغاثة هؤلاء اللاجئين، وهذا ما يتوقعه الشعب الأمريكي ويريده"(New York Times, April 12, 1991, pg. A1).

بعد رفض العراق الأولي لمقترح المنطقة الآمنة، باعتباره انتهاكاً لسيادته، تحول موقفه إلى نهج تعاوني. وقد تجلى ذلك في تصريح عبد الأمير الأنباري، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، حيث عبر عن تقدير حكومته للدوافع الإنسانية للمقترح. وعملياً، وجه العراق رسالة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسهيل وصول اللاجئين الكورد، وفتحت مطارات شمال العراق أمام رحلات الإغاثة. ورغم اقتراح بغداد استقبال مائة مسؤول أممي، أكدت الدول الغربية أن تحديد حجم الوحدة الأممية يقع ضمن صلاحيات الأمير صدر الدين آغا خان، الذي تم تعيينه منسقاً للأمم المتحدة لجهود الإغاثة الإنسانية في المنطقة. يُعزى هذا التحول في الموقف العراقي إلى مساعيه لتخفيف العقوبات والسماح له ببيع ما يقرب من مليار دولار من النفط لشراء المواد الغذائية، وكما أشرنا سابقاً، أكدت الولايات المتحدة والدول الأوربية أن استجابتهم للطلب العراقي، تتأثر بمدى تعاونه مع الجهود الدولية لمساعدة اللاجئين الكورد في شمال العراق(New York Times, April 17, 1991, pg. A1).

أعلن الرئيس بوش التزامه بإنشاء منطقة آمنة لتيسير عودة اللاجئين، مؤكداً خلال مؤتمر صحفي عُقد في السادس عشر من نيسان ١٩٩١ قائلاً: "نحن ندرك المخاوف المشروعة للكورد بشأن أمنهم عند العودة إلى العراق، ونلتزم بتوفير الحماية اللازمة لهم في مواقع مؤقتة بإشراف القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨"، وأضاف " أن الدافع وراء هذا الإجراء إنساني بالكامل، ونتطلع إلى عدم عرقلة الحكومة العراقية لهذه الجهود، مع استمرار فرض حظر الطيران شمال خط العرض (٣٦)، وأوضح أن هذا التدبير المؤقت يهدف إلى الاستجابة لحاجة إنسانية عاجلة، مشيراً إلى أن "هدفنا الاستراتيجي بعيد المدى يبقى تمكينهم من العودة إلى ديارهم والعيش بسلام، متحررين من الاضطهاد، وممارسة حياتهم بحرية"(New York Times, April 17, 1991, pg. A12).

مثلت إنشاء منطقة آمنة للكورد، نقطة تحول هامة في القضية الكوردية، حيث وفرت مظلة حماية دولية، ساهمت في تقليل حدة المخاطر التي واجهها الكورد في كوردستان العراق. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لم تكن حلاً نهائياً للقضية، بل كانت بداية لمرحلة جديدة من التفاعلات المعقدة على الصعيدين الدولي والإقليمي. كما أنها أبرزت أهمية التدخل الدولي في القضايا الإنسانية، وأعطت دفعة للقضية الكوردية على الساحة الدولية، ولكن ظلت التحديات السياسية والأمنية موجودة وحاضرة.

الخاتمة

مثلت أزمة الهجرة الجماعية للكورد في كوردستان العراق عام ١٩٩١، منعطفا حاسماً في مسار العلاقات الدولية، إذ أسست لنموذج جديد من التدخل الإنساني، الذي تجاوز مفاهيم السيادة التقليدية. فقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لم يكن مجرد استجابة لضرورات إنسانية ملحة، بل كان إيذاناً، بتحول في دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في صياغة النظام الدولي، هذا التحول انعكس في إنشاء مناطق آمنة تحت حماية دولية، مما أرسى سابقة لتدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، لأجل حماية حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، أبرزت الأزمة التعقيدات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وكشفت عن تأثير الأزمات الداخلية على الأمن الإقليمي والدولي.

أفضت الهجرة الجماعية إلى تعزيز مكانة القضية الكردية على الأجندة الدولية، حيث تحولت من قضية داخلية إلى محور اهتمام دولي وإقليمي. وظهرت تباينات في المواقف الدولية، خاصةً بين الولايات المتحدة وتركيا، بشأن كيفية التعامل مع الأزمة. فبينما ركزت الدول الغربية على الجانب الإنساني وتقديم الإغاثة، أعربت تركيا عن مخاوفها الأمنية من تأثير القضية الكردية على استقرارها. وقد أظهرت الأحداث أيضاً تقصيراً في التقديرات الأمريكية لتداعيات حرب الخليج، حيث فاجأ العنف الذي استخدمه صدام حسين ضد الكورد البيت الأبيض. في النهاية، أكدت الأحداث على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في تقديم الإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين في مناطق النزاع، مع التأكيد على ضرورة وجود فهم أعمق للتحديات الإقليمية المعقدة.

الهوامش:

(١) كشفت تقارير صحفية عن موافقة الرئيس بوش في بداية عام ١٩٩١ على تقديم مساعدات سرية من وكالة الاستخبارات المركزية لفصائل المعارضة العراقية. وأشارت هذه التقارير، التي اطلعت عليها لجان الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ، إلى خطط لتقديم الدعم لمجموعات المعارضة. وفي مؤشر آخر على الدور الأمريكي النشط في تأجيج الاضطرابات الداخلية في العراق، أفادت شبكة ان بي سي (NBC) الأمريكية أن إذاعة صوت "العراق الحر"، وهي محطة إذاعية مناهضة للحكومة العراقية عملت خلال الحرب، كانت مدعومة من وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أثار الكشف عن هذا الدعم السري انتقادات واتهامات لإدارة بوش بالتخلي عن المعارضة بعد تشجيعها على الانتفاضة على حكم صدام حسين. وفي محاولة لتخفيف حدة هذه الانتقادات، عقدت الإدارة الأمريكية اجتماعات مع شخصيات من المعارضة العراقية، حيث استقبل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، جون كيلي (John Kelly)، في واشنطن مجموعة من المثقفين العراقيين من الشيعة

والسنة والكورد، وكان أبرزهم الدكتور نجم الدين كريم (شغل منصب محافظ كركوك في الفترة من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٧)، ممثلاً عن الجبهة الكوردستانية، صرح كريم بأن "ما يحدث في العراق هو إبادة جماعية ضد الشعب الكوردي والشيعة العرب"، وحثّ الإدارة الأمريكية على توجيه تحذير للرئيس العراقي صدام حسين، يحذره من مغبة استخدام طائرات الهليكوبتر الهجومية أو المدفعية بعيدة المدى لقمع الانتفاضة.". ينظر: The Guardian, April 4, 1991, P.13.

(٢) أفصح مسؤولون في الإدارة الأمريكية عن مواجهتهم لتحدي التوفيق بين مبدأين أساسيين في السياسة الخارجية الأمريكية. يتمثل المبدأ الأول في احترام السيادة الإقليمية وسلامة أراضي الدول، والذي يقتضي ضرورة الحفاظ عليها لاستقرار النظام العالمي، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة. وقد استندت الولايات المتحدة إلى هذا المبدأ لتبرير تدخلها في الكويت، كما استندت إليه لاحقاً لتبرير عدم تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية. أما المبدأ الآخر، فتمثل في التزام الولايات المتحدة الراسخ بحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير، مما تطلب التدخل لمنع الانتهاكات بحق الكورد والشيعة..New York Times, April 4, 1991, Pg. A1

(٣) اتهم مسؤولون في وزارة الخارجية التركية الحكومةَ العراقية بشن حملة لطرد الكورد خارج حدودها. وأشاروا إلى أن القادة العراقيين كانوا يحاولون أيضاً الضغط على تركيا انتقاماً لدور أنقرة في التحالف المناهض للعراق خلال أزمة حرب الخليج. وأكدوا أن تركيا تحتفظ بحق التدخل عسكرياً، إذا استمر العراقيون في دفع الكورد إلى الحدود. وقال ألبتموجين في البرلمان إن "حدودنا الجنوبية الشرقية تتعرض للتهديد"، وأضاف "هناك قصف بقذائف الهاون يستهدف القادمين من العراق. وسقطت حوالي ٢٠ قذيفة في أراضينا". وفي حديثه مع الصحفيين الأتراك، نفى السفير العراقي في أنقرة رافي مكفل التكريتي أن يكون لبلاده أي نية لإيذاء تركيا، وأوضح إنه من حق القوات العراقية مواصلة حملتها ضد الكورد وأكد "لا ينبغي لأحد أن يتوقع أن نقدم زهرة لأعدائنا". ينظر: New York Times, April 5, 1991, pg. A8 .

(٤) في ظل ما كان يعانيه الاتحاد السوفيتي من اضطرابات داخلية متزايدة، اتخذ موقفاً حذراً للغاية إزاء أيّ تدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك خشية من أن يشكل تدخل دولي في الشأن العراقي، سابقة تسمح لمجلس الأمن بمراجعة قضاياه الداخلية، ولا سيما ما يتعلق بجمهوريات البلطيق والمناطق الأخرى الساعية إلى الانفصال. وبالمثل، أظهرت الصين حساسية بالغة تجاه أي تدخل محتمل من الأمم المتّحدة في شؤونها الداخلية. New York Times, April 4, 1991, pg. A1

(٥) يذكر أن القرار تضمن بنوداً أساسية، مثل سماح العراق للجنة الأمم المتحدة بتفتيش منشآته العسكرية، وإزالة وقوده النووي، وتدمير أو تحييد جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجميع الصواريخ الباليستية التي تتجاوز مداها (١٥٠) كم. كما فرض القرار على العراق حظر تسليحي شامل، يمنع توريد قطع الغيار أو شراء أسلحة جديدة. للمزيد حول شروط القرار ينظر إلى: https://docs.un.org/ar/S/RES/687(١٩٩١) ؛ جريدة الأهالي، العدد (٣٢)، ١٠ نيسان ١٩٩١،ص٤.

(٦) يلاحظ في سياق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق أن القرار رقم (٦٨٨) اتخذ مساراً مختلفاً عن سابقاته. فبينما استندت معظم تلك القرارات إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح مجلس الأمن سلطة

اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لإنفاذ هذه القرارات إذا لزم الأمر، فإن هذا القرار لم يعتمد على هذا الفصل. وقد صدر استناداً إلى بنود أخرى من ميثاق الأمم المتحدة تتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين، وكان ينظر إليه على أنه دعوة أو توصية للمساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. ينظر: حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص١٩١-١٩٣.

(٧)كانت كل من الصين والهند تعارضان بشدة أي انتقاد لشؤونهما الداخلية، لذلك عدتا القرار بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة، مما أثار مخاوف من احتمال استخدام الصين، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، حق النقض (الفيتو) لمنع تمرير القرار. وبعد يومين من الضغط المكثف، تمكن مؤيدو القرار من حشد الأصوات اللازمة بعد تضمين نص القرار على بيان يؤكد عدم نيته التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو. ورفضت فرنسا صاحبة الاقتراح، رغم تعرضها للضغوط من حذف أي من العبارات التي تدين تصرفات العراق. وقد اعترض الاتحاد السوفيتي، الذي يضم أقلية كوردية صغيرة على الإشارة إلى الكورد. ومع ذلك، صمد الفرنسيون في مواجهة احتمال استخدام حق النقض السوفيتي، وفي النهاية أيدت موسكو القرار وصدر قرار مجلس الأمن. ينظر:. The Washington Post, April 6, 1991, pg. A1

(٨) شهدت الحدود التركية في أواخر آب من عام ١٩٨٨، تدفقاً لآلاف الكورد العراقيين الذين نزحوا قسراً، إثر الحملة العسكرية التي شنتها الحكومة العراقية على المناطق الكوردية الخارجة عن سيطرة النظام. وقد اتسمت الاستجابة التركية الأولية بالتحفظ، حيث رفضت أنقرة في البداية السماح للنازحين بدخول أراضيها. ومع ذلك، ونتيجة لتضافر الضغوط الداخلية والخارجية، اضطرت تركيا لاحقاً إلى فتح حدودها واستقبالهم. وفي هذا السياق، تبنت الدولة التركية موقفًا قانونياً وسياسياً متميزاً تجاه الكورد العراقيين، حيث تم تصنيفهم رسمياً كـ"ضيوف" وليس "لاجئين" بالمعنى المحدد في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وقد ترتب على هذا التصنيف القانوني آثار جوهرية على حقوق النازحين، إذ افتقروا إلى الحماية الكاملة التي توفرها الاتفاقية للاجئين المعترف بهم دولياً، بما في ذلك الحق في حرية الإقامة والتنقل، وإصدار وثائق السفر، وتيسير إجراءات التجنيس، وعدم التمييز في فرص العمل، والحق في التعليم الأساسي. كما أدى هذا الموقف إلى تقليص نطاق تدخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية والمساعدة الفعالة لهم. وعلى الرغم من تقديم الحكومة التركية لمساعدات إنسانية أساسية، إلا أن هذا الوضع القانوني المؤقت فرض قيوداً كبيرة على فرص اندماجهم في المجتمع وحريتهم الشخصية، فضلاً عن تأثيره السلبي على إمكانية حصولهم على التعليم بلغتهم الأم. وحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch في الحادي عشر من آذار ١٩٩١، أشارت التقديرات إلى أن أعداد اللاجئين بلغت حوالي سبعة وعشرين ألفًا، وقد تم توزيعهم على ثلاثة مخيمات رئيسية في كل من ديار بكر (حوالي ١١,٠٠٠)، وماردين (حوالي ١١,٣٠٠)، وموش (حوالي ٤,٦٠٠). ينظر: https://www.hrw.org/report/1991/03/11/whatever-happened-iraqi-kurds#8.

(٩) يشير جيمس بيكر في مذكراته إلى أنه خلال حديثه مع الرئيس المصري حسني مبارك، ذكر أن صدام حسين كان يسعى إلى الانتقام من تركيا وإيران عبر إجبار الكورد على الفرار عبر حدودهما. فرد مبارك قائلاً:

"إن صدام ليس بهذا الذكاء إنه ببساطة يود قتلهم". ينظر: جيمس بيكر-وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، سياسة الدبلوماسية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٦٤٤.

(١٠) اقترحت بريطانيا في خطوة ملفتة حظيت بتأييد أوروبي، إنشاء منطقة آمنة للكورد في شمال العراق، بهدف حمايتهم من بطش نظام صدام حسين. لم يكن الدافع الأساسي لهذه المبادرة مجرد اهتمام مباشر بالكورد، بل كان مزيجاً من دوافع متعددة؛ شملت هذه الدوافع شعور الغرب بالذنب تجاه ما لحق بالكورد من ظلم، مما دفع إلى السعي لتعويض رمزي. إضافة إلى ذلك، كان هناك طموح أوروبي لإثبات الاستقلالية السياسية، والسعي لتوحيد السياسة الخارجية الأوروبية عقب حرب الخليج الثانية. وقد أبرزت هذه الأهداف الحاجة إلى إظهار وحدة أوروبية في مواجهة الأزمات. كما لعبت الشخصيات النسائية المؤثرة، مثل مارغريت تاتشر ودانييل ميتران، دوراً هاماً في تعزيز الدعم السياسي والإعلامي لهذه المبادرة. Chicago Tribune, April 14, pg. C1.

قائمة المصادر

أولاً / الوثائق المنشورة:

- Meeting with Prime Minister Santer and EC, April 11, 1991, George Bush Presidential Library, accessed August 10, 2024, https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1991-04-11--Santer.pdf
- Message from Joan C. DeCain, Director of Correspondence for Mrs. Bush ot Mrs. Madeil Whitlock, June, June 20, 1991, George Bush Presidential Library, accessed August 20, 2024, https://bush41library.tamu.edu/files/persian-gulf/41-CO072-241147-258347/41-co072-241147.pdf.

ثانياً / المطبوعات الحكومية الأمريكية:

Rudd, Gordon W., *Humanitarian intervention: assisting the Iraqi Kurds in Operation Provide Comfort,* Washington, D.C.: Dept. of the Army, 1991.

U.S. Government Publishing Office. Public Papers of the Presidents of the United States: George H. W. Bush (1991, Book I). Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1991.

ثالثاً / الصحف والمجلات المطبوعة باللغة الإنكليزية:

- Chicago Tribune

- Los Angeles Times
- New York Times
- Sunday Times
- The Christian Science Monitor
- The Economist
- The Guardian
- The Washington Post
- Wall Street Journal

رابعاً / الصحف المطبوعة باللغة العربية:

- جريدة الأهالي.
- جريدة الأهرام.
- جريدة الجمهورية.
- جريدة الثورة.
- جريدة النهار.

خامساً / المصادر العربية والمعربة:

- جيمس بيكر–وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، سياسة الدبلوماسية، القاهرة، ١٩٩٩.
- **حامد الحمداني، صدام والفخ الأمريكي غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، القاهرة، ٢٠١١.**
- **ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، بيروت، ٢٠٠٤.**
- **ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط من ١٩٤٥، ترجمة: خليل الجيوسي، أربيل، ٢٠١٣.**

سادساً / مواقع الانترنت :

https://www.hrw.org/report/1991/03/11/whatever-happened-iraqi-kurds#8

List of Sources

First / Published Documents:

- Meeting with Prime Minister Santer and EC, April 11, 1991, George Bush Presidential Library, accessed August 10, 2024, https://bush41library.tamu.edu/files/memcons-telcons/1991-04-11--Santer.pdf
- Message from Joan C. DeCain, Director of Correspondence for Mrs. Bush ot Mrs. Madeil Whitlock, June, June 20, 1991, George Bush Presidential Library, accessed August 20, 2024, https://bush41library.tamu.edu/files/persian-gulf/41-CO072-241147-258347/41-co072-241147.pdf.

Second / US Government Publications:

Rudd, Gordon W., *Humanitarian intervention: assisting the Iraqi Kurds in Operation Provide Comfort,* Washington, D.C.: Dept. of the Army, 1991.

U.S. Government Publishing Office. Public Papers of the Presidents of the United States: George H. W. Bush (1991, Book I). Washington, DC: U.S. Government .Printing Office, 1991

Third / Newspapers and Magazines Printed in English:

- Chicago Tribune
- Los Angeles Times
- New York Times
- Sunday Times
- The Christian Science Monitor
- The Economist
- The Guardian
- The Washington Post
- Wall Street Journal

Fourth / Newspapers Printed in Arabic:

-Al-Ahali Newspaper.

-Al-Ahram Newspaper.

-Al-Gomhuria Newspaper.

-Al-Thawra Newspaper.

-An-Nahar Newspaper.

Fifth / Arabic and Translated Sources:

-James Baker, former US Secretary of State, The Policy of Diplomacy, Cairo, 1999.

-Hamed Al-Hamdani, Saddam and the American Trap: The Invasion of Kuwait and the Second Gulf War, Cairo, 2011.

-David McDowell, A Modern History of the Kurds, translated by Raj Al-Mohammad, Beirut, 2004.

-Mariana Kharodaki, The Kurds and US Foreign Policy: International Relations in the Middle East from 1945, translated by Khalil Al-Jiyousi, Erbil, 2013.

Sixth / Websites:

https://www.hrw.org/report/1991/03/11/whatever-happened-iraqi-kurds#8